



PROVISIONAL

A/34/PV.100
28 December 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة المائة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء، ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سليم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

ثم: السيد بيذا اسكالانتي (كوستاريكا)
(نائب الرئيس)

— تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة: [١٨] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة

(ب) مشروعاً قرارين

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات:

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza

نسخة واحدة من المحضر.

— قضية فلسطين : [٢٤] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
- (ب) مشروعا قرارين
- (ج) تقرير اللجنة الخامسة

— مسألة ناميبيا : [٢٧] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ب) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
- (ج) تقرير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة الرابعة
- (هـ) مشاريع قرارات
- (و) تقرير اللجنة الخامسة

— سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا: [٢٨] (تابع)

- (أ) تقريرا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية
- (ج) تقريرا الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- (هـ) مشاريع قرارات
- (و) تقرير اللجنة الخامسة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ١٥مواصلة نظر البند ١٨ من جدول الأعمالتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة(أ) تقرير اللجنة الخاصة (A/34/23 و Add.1 إلى 9)(ب) مشروعها قرارين (A/34/L.51 و A/34/L.52)(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/823)

السيد نيكولين (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

اننا في عشية الذكرى السنوية العشرين للقرار التاريخي ١٥١٤ (د - ١٥) الذي اعتمد بمبادرة من الاتحاد السوفياتي وهو القرار الذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . لقد أصبح هذا الاعلان ليس فقط أحد الموثيق الأساسية للامم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار ، بل أيضا مجموعة من الدلائل لاجراءات محددة يتخذها المجتمع الدولي للقضاء كلية على الاستعمار من العالم .

ولقد انقضت فترة قصيرة منذ اعتماد الجمعية للاعلان ، ولكن الأحداث التي شهدتها العالم خلال هذه الفترة القصيرة قد حولت بشكل ملحوظ الوضع السياسي . ان ملايين من البشر كسروا شوكة الاستعمار ، وانبعثت دول جديدة وتخاصمت دول عديدة مع النظام الاستعماري وانطلقت في طريق بناء أمم حرة ومستقلة ومتقدمة اجتماعيا . ومع ذلك ، فاننا نلاحظ أن هناك بؤرا للاستعمار والمنصيرية والتمييز العنصري ، موجودة في الأكثر في الجنوب الافريقي . ومع ذلك ، فان النضال الشرعي الذي يقوم به الشعب الافريقي ، بتأييد من القوى التقدمية في العالم ، للقضاء كلية ونهائيا على الآثار الأخيرة للاستعمار والمنصيرية ، قد وصل بالفعل الى مرحلته الأخيرة . ولقد دعم هذا النضال أكثر بتعزيز الانفراج وتخفيف التوترات في العالم بأسره . ان تحقيق تطلعات الشعوب الافريقية يمكن أن تتحقق في ظل جو من الاستقرار والسلم والأمن الدوليين . وللوصول الى هذا الهدف ، فانه مسن الضروري على كل الشعوب والبلدان المحبة للسلم أن توحد جهودها .

ومع ذلك فان المستعمرين لا يسلمون مواقعهم بمحض ارادتهم ، ان ظهروا افريقيا الحرة يحدث رغم المعارضة القوية للقوى التي تعترض سبيل التحرر الوطني والتقدم وقوى الرجعية والعنصرية التي تحاول وقف هذه المسيرة التي لا يمكن أن تعود الى الوراء .

ان ما شهدته روديسيا وجنوب افريقيا وناميبيا مؤخرا ، كان نتيجة للمناورات التي تتخذ بموافقة الدول الغربية الاستعمارية والمبادرات التي اتخذتها النظم العنصرية غير المشروعة في روديسيا وجنوب افريقيا لاضفاء صفة الديمومة على نظم جنوب افريقيا وفرض نظم عميلة على شعبي ناميبيا وزمبابوي .

ان اعمال النظم العنصرية في ناميبيا ، وفي زمبابوي ، وفي جنوب افريقيا ذاتها ووجود هذه النظم وعملاتها ليس ممكنا الا نتيجة لتوافق المصالح بين الدوائر الاستعمارية والدوائر المحلية ومصالح الاحتكارات في استمرار استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لافريقيا للخروج بارباح هائلة ولحماية المصالح الاستراتيجية والعسكرية للدول الاستعمارية اعضاء حلف شمال الاطلسي في هذه المنطقة . ان اعمال الدوائر الاستعمارية الغربية تسير في اتجاه معاكس للاعلان والمقرارات الاخرى ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة .

ان الجمعية العامة في قرارها ٣٣ / ٤٤ قد اعلنت من جديد :

” ان استمرار الاستعمار في كل اشكاله ومظاهره بما في ذلك العنصرية والفصل العنصري واستغلال الموارد الاقتصادية والبشرية من جانب الدول الاجنبية وغيرها ، وكذلك مواصلة الحروب الاستعمارية لسحق حركات التحرر الوطني لا تتفق وميثاق الأمم المتحدة والاعلان العام لحقوق الانسان واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتشكل جميعها تهديدا خطيرا للسلم والأمن في العالم ” . (Resolution 33/34, para.2)

وللحفاظ على مصالح الاحتكارات الاستعمارية وزيادتها ، فاننا نشهد استمرارا للاستغلال الوحشي للشعوب ونهب الموارد في الجزء الجنوبي من افريقيا . ان جنوب افريقيا وهي قلعة العنصرية والفصل العنصري في جنوب افريقيا ، تشهد تدفق ملايين الملايين في استثمارات من الدول الغربية كما أن الاستثمارات في هذه المنطقة تمثل عشرات الملايين من الدولارات ، يجيء نصفها من انجلترا .

(السيد نيكولنين ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ووفقا لمقالة نشرت في الديلي وولد بتاريخ ٣ ايار/مايو ١٩٧٩ ، فان في جنوب افريقيا حاليا ٨٠ شركة امريكية وتتعدى استثمارات الولايات المتحدة بليون و ٦٧٠ مليون دولار، والاستثمارات الاجنبية موجودة بشكل خاص في الصناعات النفطية وصناعات التعدين والصناعات المتصلة بها وفسي التجارة وتصنيع الآلات والصناعات الكيماوية وفي أفرع أخرى أساسية من أفرع اقتصاد جنوب افريقيا . وليس من الضروري اعطاء معلومات مفصلة بشأن أشكال التعاون فيما بين الدوائر الامبريالية والـ دول الغربية الأخرى وبين نظام الفصل العنصرى ، فالكل يعرفها . ان معونة وتأييد الدول الغربية هو الذى سمح بخلق صناعة حديثة بحيث يمكن للنظام البوليسي القمعي في جنوب افريقيا أن يزيد من امكانياته النووية . ان الأرباح الهائلة التي تخرج بها الاحتكارات الرأسمالية نتيجة الاستغلال الوحشي للسكان الأصليين ، تساعد نظامي السبوري وپريتوريا على سحق الشعوب الافريقية للحيلولة دون وجود دول ذات سيادة والقيام بانقلابات واستتجار المرتزقة .

ان المؤتمر السادس لقمة دول عدم الانحياز في هافانا قد ابرز :

” ان السبب الرئيسي لمواصلة الاستعمار العنصرى رغم قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة ، هو المعونة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتقنية والديبلوماسية وغيرها من أشكال المعونة التي تقدمها الامبريالية للنظام العنصرى ”
(A/34/542, annex, Political Declaration, para.42) .

ويجب وضع حد لكل هذه النشاطات . ان الاستعماريين والاستعماريين الجدد ومن يحمونهم في الغرب يجب أن يدانوا بشكل حازم ، ويجب أن تطبق على النظام العنصرى في جنوب افريقيا عقوبات اجبارية ينبغي على مجلس الأمن ان يتخذها بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تفد دائما الى جانب التحقيق الفورى للحقوق غير القابلة للتصرف لشعوب الجنوب الافريقي في تقرير المصير والاستقلال ، ونقل جميع السلطات الى شعبي ناميبيا وزمبابوى في شخص ممثليهما الشرعيين سوابو والجمهية الوطنية . واننا نؤيد أيضا القضاء على النظام المخجل للفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، كما أننا ندين بشكل حاسم مناورات

الاستعماريين الجدد في الجنوب الافريقي والاعمال العدوانية التي يتخذها العنصريون ضد قوى
التحرر الوطني وضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة .

وفي هذه الدورة للجمعية العامة وفي الدورات السابقة أيضا ، فان الدول الاعضاء - وبحق -
قد أعلنت عن قلقها ازاء العقبات التي تضعها بعض الدول الاستعمارية على طريق تصفية استعمار
ما يسمى بالاقليم الصغيرة . ومن بين هذه العقبات ومن أهمها ، يجب أن نذكر قبل كل شيء
احتفاظ هذه الدول في الاقليم المذكورة بمنشآت وقواعد عسكرية ، وكذلك الاستغلال المستمر للموارد
الطبيعية والبشرية التي تقوم بها الاحتكارات المحلية وعبر الوطنية .

وكل هذا ينطبق بشكل مباشر وبشكل خاص على ميكرونيزيا وهي آخر الاقليم تحت الوصاية
الموجودة في العالم والموجودة تحت ادارة الولايات المتحدة . ولقد قررت الجمعية العامة عدة
مرات أن الدولة التي تقوم بالادارة تتجاهل رغبات وارادة شعب ميكرونيزيا وتقوم باتباع سياسة
تهدف الى ضم هذا الاقليم ، كما تقيم قواعد عسكرية تزود بأحدث الاسلحة على اقليم ميكرونيزيا مما
يشكل تهديدا خطيرا لأمن شعوب آسيا وأوسيانيا وللسلم والأمن الدوليين .

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يود أن يبرز مرة أخرى أن تسوية مسألة
مستقبل ميكرونيزيا ، هي جزء لا يتجزأ من مسألة تصفية الاستعمار ومنح الاستقلال للبلدان . ومن
حق البلدان والشعوب المستعمرة تقرير المصير والاستقلال . ان أى تعديل في وضع ميكرونيزيا
كاقليم تحت الوصاية وفقا لميثاق الامم المتحدة لا يمكن أن يتم الا بقرار من مجلس الأمن التابع للأمم
المتحدة . ان أية أعمال من جانب واحد أو من طرف واحد من الدولة التي تقوم بالادارة لا تقيم
تحت وصايتها سواء بالنسبة للاقليم أو بالنسبة لاجزاء منه لا يمكن أن يعترف بها ولا يمكن أن يكون
لها مبرر أو تكون ذات حجية .

وفيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فان كثيرا ممن
التقدم قد أحرز ولكن الأمم المتحدة يجب ألا تدخر جهدا في سبيل تحقيق تصفية الاستعمار الكاملة
والنهائية . ان الأمم المتحدة لا يجب فقط أن تدعم من تضامنهم مع الشعوب المستعمرة والتابعة ولكن

(السيد نيكولسين ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

يجب أيضا أن تزيد من الدعم الحقيقي الذي يجب أن يعطى لحركات التحرر الوطني ، وبصفة خاصة ، في جنوب افريقيا .

ان الأمم المتحدة يجب أن تحدد تواريخ لانتهاء السيطرة الاستعمارية في البلدان والشعوب المستعمرة الكبيرة والصفيرة منها . ان الاحتفال بالعيد العشرين لاعلان تصفية الاستعمار سوف يحتفل به المجتمع الدولي بشكل مناسب اذا ما كان في نفس الوقت نهاية للاستعمار والامبريالية من فوق كوكبنا .

ان على الأمم المتحدة واجبا محدد هو توحيد وتكثيف جهودها المشتركة للوصول الى تحقيق الأهداف النهائية لهذا الاعلان .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر متحدث بعد شهر اليوم

بشأن البند ١٨ من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند ٢٤ من جدول الأعمالقضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
؛ (A/34/35)

(ب) مشروع قرارين (A/34/L.41/Rev.1 و A/34/L.42) ؛

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/794).

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أولا - ان الجمعية سوف تتخذ الآن مقرا بشأن مشروع القرارين الباقيين تحت هذا البند من جدول الأعمال A/34/L.41/Rev.1 و L.42 وسوف ادعو الآن المندوبين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم قبل التصويت على هذين المشروعين .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : كما لاحظت عندما كانت الجمعية العامة على وشك أن تصوت على مشروع القرارين A/34/L.43 و A/34/L.44 فان جميع مشروعات القرارات الأربعة بشأن هذا البند بما في ذلك هذين المشروعين اللذين سنصوت عليهما الآن ، من شأنها أن تعوق الحل السلمي للنزاع العربي الاسرائيلي ، وبصفة خاصة تسوية مشكلة العرب الفلسطينيين . وتحقيقا لهذا الغرض ، فانها سوف لا تضع حدا لمفاوضات الأمم المتحدة كأداة في أيدي الدول العربية الراضة ومن يتعاون معها . ان مشروعات هذه القرارات تضر بقضية السلام ، وتضر كذلك بقضية الأمم المتحدة .

واليوم يطلب من الجلسة العامة أن تعتمد مشروع القرارين (A/34/L.42 و A/34/L.41/Rev.1) اللذين يهدفان الى الابقاء على ما يسمى بلجنة فلسطين وأن تظل قائمة رغم أن ولايتها قد انتهت في عام ١٩٧٦ ، عندما قدمت تقريرا متضمنا سلسلة من التوصيات دعت الى انسحاب القوات من هناك . ولكن لم يكتف باستغلال الأمم المتحدة ، ذلك أن بعض الدول العربية قد لجأت الى محاولة تخريب كل جهاز في هذه المنظمة بما في ذلك الأمانة العامة . ومن ثم ، فانه بعد لجنة فلسطين قد حاول هذا البعض انشاء ، كجزء من مخططه ، وحدة فلسطينية في الامانة . وان فعل ذلك فانه قد مس وحدة الامانة وأوضاع الأموال . وعلى مدى الاثنى عشر شهرا الماضية ، فان هذه الوحدة تحت

التوجيه المباشر للجنة فلسطين قد نشرت سلسلة من الدراسات العلمية المليئة بتشويهات الحقائق التاريخية والأكاذيب . كذلك كان هناك فيلم دعائي من جانب واحد وعلى وشك أن تصدر سلسلة من الكتيبات دعائية خالية من الفحوى .

وفي روح قانون باركنسون ، فان الجمعية العامة يطلب منها الآن أن تعطي موافقتها لتوسع نطاق الوحدة الخاصة الى قسم جديد في الأمانة العامة مما سوف يحتاج الى زيادة في القوى العاملة لشغل وظائف جديدة ومهام اضافية . وانا كانت الامانة لا تكفي بذلك ، فان المشروع يحاول ايجاد طرق أخرى على حساب دافعي الضرائب في البلدان التي تساهم في ميزانية الأمم المتحدة ، والتي صوتت دوماً ضد أنشطة الوحدة الخاصة باعتبارها ضياعاً للمال . وعلاوة على ذلك ، فان الجلسة العامة يطلب منها الموافقة على عقد أربع حلقات دراسية في قارات مختلفة يحضرها ، بين آخرين ، خمسة أعضاء من لجنة فلسطين ، وعضوان من القسم . ان هذا الحق غير القابل للتصرف لاجراء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف سوف يكافأ بهذه التسهيلات الثابتة بحجج وتبريرات مختلفة .

ان هذه ليست نهاية القصة ، ان واضعي هذين المشروعين يمتزمون كذلك التسلسل الذي بعض الأجهزة الفرعية للأمم المتحدة بما في ذلك اللجان الاقليمية والمنظمات غير الحكومية ، ومن ثم فانهم يلوثونها بسمومهم . ويمكن أن يكون لذلك أثر ضار على المهام الصحيحة للأجهزة المذكورة ، وخاصة تلك المعنية بمشاكل البلدان النامية .

ان الجمعية العامة ينبغي عليها أن تكون على علم بالمبلغ المطلوب لتمويل هذه الأنشطة الخبيثة والمتوقع أن يصل الى حوالي ٢ مليون دولار أو أكثر في غضون السنتين القادمتين ، كما نرى من الفقرة ١٣ من الوثيقة (A/C.5/34/71) . ان نفس الوثيقة تشير الى ان هذه المخصصات المالية الاضافية قد تكون مطلوبة .

ويجب أن أعيد القول بأن لجنة فلسطين في جميع أعمالها تمثل وجهها واحداً من شبكة اللجان الخاصة ، والوحدات الخاصة ، والبعثات الخاصة ، والتقارير الخاصة والمجموعات الخاصة من الخبراء ، وجميعها تنشأ وتستغل من أجل خدمة نفس الغرض ، ألا وهو شن الحرب السياسية ضد اسرائيل ، واعاقبة عملية السلام الجارية في الشرق الاوسط .

ومن ثم وعلى سبيل المثال ، فان اللجنة التي تأخذ اسم اللجنة الخاصة بالتحقيق فـي الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، والتي اعتمد لها أكثر من ٦٠٠ ألف دولار ، تمثل ازدياداً واجاباً لانشطة " لجنة فلسطين " . وناهديك عن تكاليف البعثات المختلفة ومجموعات الخبراء وما تسمى بالدراسات وجميعها تتعلق بنفس المسألة التي عهد بها الى بعض وكالات الامم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة البيئة وغيرها .

ان المفارقة والمأساة لهذا العمل المخزى ، لها جانبان :

أولاً ، في بيانه الافتتاحي في اللجنة الخامسة ، فان الامين العام قد أعلن اعترافه على أن يطبق سياسة مالية حاسمة تقوم على الاقتصاد بما في ذلك التزام باحتواء النمو الفعلي للمقترحات الخاصة بالميزانية بالنسبة الى الحامين القادمين حتى يصل الى مستوى الصفر قدر الامكان . ان الآثار المالية المترتبة على تطبيق مشروع القرارين اللذين نحن بصددهما الآن ، وغيرهما مما يشابههما ، تتعارض وتتنافى مع هذا الالتزام .

ثانياً ، ان هذين المشروعين قد نشأ من الدول العربية مع أجهزتها الدعائية الدبلوماسية الكبيرة وكذلك بمواردها المالية المتزايدة بسرعة رهيبية . ان كل سنت يساء استغلاله في الأمم المتحدة لدعم حملة تلك الدول كما هو مطلوب في مشروع القرارين موضع البحث ، سوف يكون على حساب الموارد الضعيفة للأمم المتحدة التي يمكن أن تخصصها للحاجات الحقيقية والتي يمكن تبريرها مثل تلك الخاصة بالبلدان الفقيرة ، والبلدان المقهورة ، ولاسيما الموجودة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

ولا يخفى علينا ان قليلاً جداً من مقدمي مشروع القرارين المعروضين أمامنا ، أو في الحقيقة أعضاء لجنة فلسطين ، قد اسهموا بشيء في حملة الأمين العام من أجل الفوث الانساني لشعب كمبوتشيا .

ان هذين المشروعين لا يتناسبان مع السلام ، كما انهما ضاران ويعتبران مضيعة الى حد يجعلهما لاضرورة لهما .

ان اسراييل سوف تصوت ضد ههما وتحث جميع الدول التي تهتم بالسلام وبالامم المتحدة ألا تتحدث عن مصالحها الخاصة وأن تصوت ضد هذين المشروعين .

السيد نسبية (الاردن) (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروعى القرارين الموجودين

أمانا يمثلان أقل ما يمكن لهذه الجمعية العامة الموقرة أن تفعله لشعب شرد بأكمه من وطنه كنتيجة لقرار صادر عن هذه الجمعية الموقرة ذاتها عندما كانت لا تتمتع بالطابع العالمي الانساني الذى تتسم به اليوم .

ولا يمكنني أن أرى كيف يمكن للجمعية العامة أن تتخذ عن وعي موقفا يؤدي الى عدم نشر الاخبار والمعلومات بشأن كارثة الشعب الفلسطيني الموزع والمشرد في كل أرض وتحت كل سما . ان اسرائيل بالطبع ليست تود أن توزع المعلومات الصادقة ، بل هي تريد أن تتحكم أجهزتها العالمية في الرأى العام العالمي ولا تمده الا بالمعلومات التي تود هي أن يعرفها . ان اسرائيل تخشى من الحقيقة ولذلك فهي تهاجم نزاهة وثائق قرأتها بكل عناية وهي وثائق لا تأتي بجديد سوى أنها تعيد طباعة مقاله الذين تعرضوا الى هذه الكارثة والذين عرفوها بما في ذلك زعماء ابرياء النبين والسهيونيين والا مريكان وكل من يعرف شيئا عن هذه المشكلة في العالم .

وأيا ما كانت النفقات ، سواء كانت مليون دولار او مليونين ، فهي لا تمثل الا جزءا بسيطا جدا من عشرات البلايين من الدولارات ان لم تكن المئات التي نهبها العدوان الاسرائيلي من الشعب الفلسطيني عندما أخذ منه دياره ومزارعه ووسائل عيشه وعامله بوحشية وطرده خارج وطنه . هل يعد كثيرا ، أن تقوم الامم المتحدة التي خلقت اسرائيل وقبلت عضويتها بشرط تنفيذ حقوق الفلسطينيين في انشاء دولتهم وان يعود كل فلسطيني الى وطنه ، بانفاق مبلغ بسيط على الأقل لانهارة السراى العام العالمي بمعاناة شعب بأكمه ؟ هل فقدنا جميعا انسانيتنا ؟ وهل فقدنا شعورنا تجاه ما حدث ، وهل نحسب الآن الدولارات والسننات بعد أن نهبت من الشعب الفلسطيني عشرات ومئات الملايين من الدولارات ، وما زال ينهب حتى اليوم ؟

ان مندوب اسرائيل يقول ان كل هذا حرب ضد عملية السلام . وانني أود أن أسأل الآن أية عملية سلام يتحدث عنها ؟ لقد قمنا بكل ما في وسعنا لكي نصل الى تسوية سلمية . وفي الحقيقة ففي ١٩٤٩ ، كان يمكن تسوية النزاع كله بشكل نهائي اذا ما كانت اسرائيل قد أوفت بالتزاماتها بمقتضى بروتوكول لوزان .

ان هذه الوثيقة كانت كفيلا بحل كل المسألة بما في ذلك موضوع اللاجئين ، وكانت كل الدول العربية والشعب الفلسطيني سوف تؤيدها . ولكن اسرائيل لم تكن مهتمة بالسلام . لقد كانت مهتمة بتنفيذ ما عرف فيما بعد بخطة " والت " للاتساع والاستيلاء على البلاد كلها .

ان مشكلة السلام هي ؛ هل اسرائيل تريد أن يكون لها وجود بطابع فريد ومميز في كل أرض فلسطين ، أو تريد أن تعيش مع الشعب الفلسطيني في ظروف تتسم بالعدل والانصاف ؟ ان هذه هي القضية الاخلاقية التي تواجه الامم المتحدة .

ان اسرائيل تحاول ان تخفي الحقائق عن العالم ، وهذا في رأبي ليس عبثا فقط وانما يدعو الى هزيمة النفس ، ويكشف عن أنها مخطئة وأنها تحاول أن تغطي الذنب الذي ارتكبه ضد الشعب الفلسطيني . انني أعتقد أن هذه الوحدات وهذه اللجان التي حققت في المسألة قد كشفت لهذه الجمعية الموقرة ، وبالتالي كشفت للعالم أجمع عن الحقائق الوحشية التي وقعت وما زالت تقع في أرض فلسطين ومعاناة الشعب الفلسطيني .

ان تكاليف هذين القرارين تعد أموالا يجدر انفاقها على قضية من مسؤولية الجمعية العامة حلها بعدالة وانصاف . ونحن لسنا ضد السلام ، ولكننا مع سلام عادل يأخذ في اعتباره حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف مثله مثل أي شعب آخر في العالم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير الذي علل تصويته

قبل التصويت . وستشرع الجمعية العامة في التصويت أولا على مشروع القرار A/34/L.41/Rev.1 ولقد طلب تصويت مسجل .

وانني أدعو الآن ممثل مدغشقر الذي طلب الحديث في نقطة نظامية .

السيد رابيتا فيكا (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن ننتقل الى التصويت على

مشروع القرار أود باسم متبني مشروع القرار A/34/L.42 أن أشرح ماتفهمه لعبارة " تحت اشرافها " الواردة في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار المذكور . ان هناك خلافات قد بدت حول هذه المسألة ، ولكن كما يفهم متبنو مشروع القرار هذه العبارة ، فان الامر يتعلق بأن يطلب من الادارة أن تقوم بعملها بدقة لا أن يقال لها كيف يجب أن تضطلع بمهمتها .

آمل أن يكون هذا الايضاح مفيداً بالنسبة الى أعضاء الجمعية حتى يمكن أن يزيل اللبس الذي قد ينشأ من هذه العبارة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل اسرائيل ، الذي يود أن يتكلم في نقطة نظامية .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : نقطة استيضاح ، أود ان أعرف ماذا كانت تعنيه النقطة النظامية التي أثارها المتحدث السابق .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن متبني مشروع القرار فقد فهمت أن ممثل مدفشقر كان يحاول تفسير عبارة " تحت اشرافها " حتى تفهمها الجمعية العامة . لقد كان هذا جوهر نقطة نظام ممثل مدفشقر .

وستشرع الجمعية العامة الآن في التصويت . وسنبداً أولاً بالتصويت على مشروع القرار

. A/34/L.41/Rev.1

ولقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية ، السوفييتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فابون ، فامبيبا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، فانا ، اليونان ، فرينادا ، فينيبا ، فينيا - بيساو ، فيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ،

الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليجيريا ،
 الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
 مالطة ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،
 النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
 البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة
 العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،
 الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
 اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ،
 فبييت نام ، اليمن ، يوفوسالافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : استراليا ، كندا ، الدانمرك ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ،
 اسرائيل ، هولندا ، النرويج ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : النمسا ، بلجيكا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، فواتيمالا ، ايرلندا ، ايطاليا ،
 اليابان ، لكسمبرغ ، نيوزيلندا ، السويد .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٨ صوتا ، مقابل ١٠ أصوات ، وامتناع ١٢ عن التصويت .

(قرار ٦٥/٣٤ جيم) *

* ثم أبلغ وفد موريشيوس الامانة أنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى البت في مشروع القرار A/34/L.42 .

التقرير الخاص بالآثار المالية والادارية لمشروع القرار وارد في الوثيقة A/34/794 .

طلب اجراء تصويت مسـجل .

أجرى تصويت مسـجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنداريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،

جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ،
اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .
المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، جمهورية المانيا الاتحادية ،
ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ،
النرويج ، المملكة المتحدة لهريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات
المتحدة الامريكية .

المتنعون : الارجننتين ، النمسا ، شيلي ، فنلندا ، فرنسا ، غواتيمالا ، هندوراس ،
اليابان ، السويد .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٧ صوتا مقابل ١٥ وامتناع ٩ عن التصويت (قرار ٣٤/١٥٦٥ أ) *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل النرويج لتعليق تصويته بـ

التصويت .

السيد كيرست (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بلادي ضد

مشروعات القرارات الاربعة بشأن مسألة فلسطين الواردة في الوثائق A/34/L.41 ، L.42 ، L.43 ،
و L.44 . ان تصويتنا بشأن القرارين A/34/L.41 ، L.42 يعكس التحفظات التي لدينا فيما يتعلق
بلجنة فلسطين وتلك الوحدة الخاصة في الامانة ، وفيما يتعلق بالقرارين A/34/L.43 ، L.44 فانهما
لا يعكسان في رأينا - على نحو ملائم ومتزن - المبادئ الرئيسية التي ينبغي أن تشكل افضل أساس
لتسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط .

ما زال لدينا ذلك الاقتناع الحازم بأن حلا عادلا وسلميا لمشكلة الشرق الاوسط ينبغي أن
ينطلق من قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) . ان مثل هذا الحل ينبغي أن
يقوم على أساس المبدأ بأن الاستيلاء على الاراضي بالقوة أمر لا يمكن السماح به ، وكذلك احترام
سيادة كل الدول في المنطقة ، وحققها في العيش في سلام وفي حدود آمنه ومعترف بها ، وكذلك
الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين .

ان حكومة النرويج قد أيدت اتفاقيات كامب ديفيد ، وكذلك معاهدة السلام بين مصر
واسرائيل باعتبارها تمثل خطوة هامة أولى على طريق حل شامل في الشرق الأوسط .

* ثم أبلغ وفد موريشيوس الامانة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .

من أجل أن ندفع عملية السلم قدما ، من الضروري أن نوضح المشكلة العسيرة والرئيسية في الشرق الاوسط ألا وهي موضوع حقوق الفلسطينيين ومشاركتهم في المفاوضات وفي عملية السلام . ينبغي على كل الاطراف المعنية أن تشارك في عملية السلام وان تهتم وتشارك في نتائجها الناجحة . ان مثل هذه النتائج ينبغي أن تتضمن حماية حق الدول في المنطقة في أن تعيش في سلام وفي حدود آمنه ومعترف بها وكذلك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

ان الخروج تعلق أهمية خاصة على مبدأ المعاملة بالمثل في هذا الموضوع . ان اسرائيل ينبغي أن تعترف بالحقوق القومية المشروعة لشعب فلسطين ، كما أن الفلسطينيين يدرهم ينبغي أن يعترفوا بحق اسرائيل في أن تحيا في ظل حدود آمنة ومعترف بها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هكذا نكون قد انتهينا من نظر البند ٢٤ من

جدول الاعمال .

مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمال

مسألة ناميبيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/34/23/Add.2) ؛
- (ب) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/34/24) ؛
- (ج) تقرير الأمين العام (A/34/404) ؛
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/34/696) ؛
- (هـ) مشاريع قرارات (من A/34/L.45 الى A/34/L.50/Rev.1 و A/34/L.56) ؛
- (و) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/807) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : كما تعلمون ، فان الجمعية العامة قد اختتمت

نقاشها بشأن هذا البند في جلستها السادسة والتسعين التي عقدت في ١٠ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ . ان الجمعية امامها الآن مشروعات القرارات الواردة في الوثائق A/34/L.45 حتى A/34/L.56 ، A/34/L.50/Rev.1 . ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية والادارية المترتبة على مشروعات القرارات هذه واردة في الوثيقة A/34/807 .

أعطي الكلمة الآن لممثل مدغشقر ليقدم مشروع القرار A/34/L.56 .

السيد رابيتا فيكا (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : من أجل استكمال مشروعات

القرارات من L.45 الى A/34/L.50/Rev.1 التي قدمت في اجتماع سابق ، يشرفني الآن أن أقدم للجمعية العامة مشروع القرار A/34/L.56 المعنون "الموقف في ناميبيا" والناج عن الاحتلال غير الشرعي للأقليم من جانب جنوب افريقيا .

ان الدول مقدّمة مشروع القرار التي منحتني شرف التحدث باسمها هي الجزائر ، أنغولا ، بنن ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جزر القمر ، الكونغو ، تشيكوسلوفاكيا ، مصر ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غينيا ، غينيا - بيساو ، هنغاريا ، الهند ، ايران ، كينيا ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، مالي ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيجيريا ، رواندا ، سان تومي وبرنسيبي ، سيراليون ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فييت نام ، زامبيا .

يشير عنوان مشروع القرار هذا الى موضوع ونطاق هذا القرار . لقد دعينا الى أن نعرب عن آرائنا بشأن الموقف الاستعماري ، وحالة احتلال غير شرعي قائمة رغم العديد من التصريحات والاعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار ورغم القرارات المحددة الخاصة بهذا الموضوع التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، كذلك رغم رأى محكمة العدل الدولية التي وضعت حدا لانتداب جنوب افريقيا على ناميبيا .

ان النظام العنصرى لا يكتفي باستمرار وتكثيف استغلاله للموارد الطبيعية والبشرية في هذا الاقليم الدولي ، وانما لا يتردد في وجه أية صعاب في احكام قبضته على ناميبيا وقمع النضال البطولي الذى تخوضه سوابو حتى يمكن لهذا الشعب أن يحصل على حقه في تقرير المصير والاستقلال القومي .

في الأعوام القليلة الماضية أصبح من الواضح أن تدابير القمع والقهر والالقاء في السجون ، والاعتقال التعسفي والتعذيب ، والعقوبات الجماعية وغير ذلك من التدابير الخاصة بالتخويف لا تكفي لوضع هذا الشعب في حالة اخضاع ، ذلك الشعب الذي أصبح واعيا بموقفه والذي يتطلب الى الاستقلال والحرية والعدالة والتقدم الاجتماعي . والواقع انه حتى باسم التواطؤ فان الدول الاستعمارية لم تدخر أى جهد من أجل المشاركة في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في جنوب افريقيا . وبالتواطؤ مع هذا النظام العنصرى فانه قد حاول أن يديم قبضته بوسائل أخرى انه يطور قدرته في المجال النووى ، من أجل زيادة قوته العسكرية ، ومن ثم ينصب نفسه طرفا في اية مناقشات في هذا الاقليم . وفيما يتعلق بذلك فاننا يمكن أن نرى أن هذه الشرعية موضع تساؤل وتشكك .

ان التدابير التي اتخذت هي من أجل تصفية أعضاء سوابو جسديا حتى يمكن تقويض هذه الحركة وكذلك محاولة تنصيب عملاء آخرين يمكنهم أن يحذو حذوهم . ومن ثم فان التدابير التي ذكرتها والواردة في مشروع القرار A/34/L.56 اذا قارناها بالقرارات السابقة بشأن نفس الموضوع لا تحتوى على أى جديد فيما يتعلق بشجب النظام العنصرى وسياسته التمييزية ، أو فيما يتعلق بتأكيد بعض المبادئ التي تقوم على أساسها تلك الاجراءات .

ومن ثم فاننا نشجب الاحتلال الدائم لناميبيا من قبل جنوب افريقيا وكذلك ندين جنوب افريقيا لرفضها الدائم الالتزام بقرارات مجلس الامن وكذلك لتلك العقبات التي تضعها في طريق تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة . كذلك نشجب تلك المناورات التي تحاول فرض تسوية داخلية في ناميبيا لا تتماشى مع أحكام وتعليمات منظمنا ولا مع رغبات سوابو وهي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

وبالمثل فاننا نشجب أيضا القمع الفردى أو الجماعي ، وزيادة الحشود العسكرية في الاقليم ، والمحاولات التي تبذل بغية تفكيك ذلك الاقليم وبصفة خاصة لضم خليج والفيس الذي هو جزء لا يتجزأ من ناميبيا . ونحن نشجب أيضا تلك الدول الغربية التي ساعدت جنوب افريقيا في الحصول على قدرة نووية ، وعلى الاسلحة ، كما اننا نحث جميع الدول على احباط وافشال سياسة جنوب افريقيا في المجال النووى . كما اننا نشجب جميع الاجراءات التي حالت دون حصول شعب ناميبيا على استقلاله التام .

ومن ثم فإن المبادئ التي نود تأكيدها من جديد تتعلق أولاً وقبل كل شيء بالحق غير القابل للتصرف لشعب ناميبيا في تقرير المصير ، وكذلك في الاستقلال الوطني في اطمئنان ناميبيا الموحدة . كما انه يتعلق بشرعية النضال المسلح الذي تخوضه سوابو ضد الاحتلال في الاقليم الدولي وهذا هو السبب الذي حدا بنا الى أن نطلب الى جميع الدول أن تقدم جميع المساعدات الضرورية سواء كانت سياسية أو دبلوماسية او مادية حتى يمكن أن نضمن نتاجا ناجحا لهذا النضال .

ان مشروع القرار كذلك يؤكد من جديد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل صحيح اذا لم تكن سوابو تقبله ، والتي ينبغي أن تشارك في كافة المحاولات الرامية الى حل هذه المشكلة . ان مشروع القرار يؤكد من جديد ان ناميبيا تقع في نطاق المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، وأنها تتعلق بمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، الذي عهد اليه بالاشراف على الاقليم الى حين تحقيق الاستقلال .

وأود أن أذكركم بالقرار الخاص بعدم الاعتراف بأى نظام قد يفرض في تحدّد لقرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) والحاجة الى الافراج فورا عن المعتقلين السياسيين . ولكن أود فقط أن أؤكد على الفقرتين اللتين تشيران الى أن احتلال جنوب افريقيا هو عمل عدواني ضد ناميبيا ، وضد منظمة الامم المتحدة بأكملها . ان هذا وارد في الفقرة السادسة من المنطوق . وثانياً هناك خطر يتهدد السلام والأمن الدوليين والناجم عن التحدي الدائم من قبل جنوب افريقيا لكافة قرارات الأمم المتحدة والتي تطالب بوضع حد لأعمال القمع ، وأعمال العدوان التي يقوم بها ذلك النظام ضد الدول المجاورة والتي تقوم على أساس سياسة الاستعمار والتوسع ، والفصل العنصرى وتطوير الاسلحة النووية من قبل جنوب افريقيا ونجد ذلك في الفقرة الثامنة عشرة من المنطوق .

ولهذا فإننا نعتقد أننا قد وفينا بالشروط من أجل تنفيذ الاحكام التنفيذية للفصل السابع من الميثاق .

ان الفقرة الاخيرة من القرار تتضمن نداءً رسمياً لمجلس الأمن بأن يعقد اجتماعاً

عاجلاً بغية اجبار وارغام جنوب افريقيا على الانسحاب من الاقليم وذلك بتطبيق عقوبات الزامية وشاملة ضد هذه الدولة . واذ لم يفعل المجلس وفقاً لذلك ، ووفقاً لولايتيه ، فان منظمة الوحدة الافريقية سوف تعقد دورة خاصة في منروفيا من أجل وضع استراتيجية جديدة من أجل تحرير ناميبيا . ان هذا القرار قد اتخذ في منروفيا وقد ذكرناه في الفقرة الرابعة من الديباجة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن نستمع الى الممثلين الذين يودون ان يعللوا تصويتهم قبل التصويت بشأن أى من أو جميع مشروعات القرارات السبع .

السيد دى البوكورك (البرتغال) (الكلمة بالانكليزية) : ونحن اذ نقرب من تسوية نهائية لبعض المشاكل الخطيرة في جنوب افريقيا التي حاقت بها العدد من المعتود ، فان وفد البرتغال يتبنى وجهة النظر التي تقول بأن جميع وسائل الحل التوفيقى والمفاوضات ينبغي أن تظل مفتوحة لدعم عملية السلام .

وفي هذا الصدد يتعين علينا أن نزجي تحية خاصة لرئيس انغولا الراحل نيتو الذى أدت جهوده الداعية في البحث عن سلم واستقلال ناميبيا الى تقديم هذا الاقتراح المطروح الآن على مائدة التفاوض والمتعلق بائشاء منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين ناميبيا وانغولا وزامبيا . وقد لاحظنا بارتياح كبير ان الجولة الأخيرة من المفاوضات التي تبناها الأمين العام قد احرزت بعض التقدم . ان سوابو ودول الخط الأول وجنوب افريقيا في الآونة الاخيرة ، قد قبلت فكرة المنطقة منزوعة السلاح . واننا على يقين من أن المفاوضات الخاصة بالترتيبات العملية من أجل اقامة مثل هذه المنطقة سوف تكمل بالنجاح .

وبهذا الفهم ، فان وفد بلادى سوف يمتنع عن التصويت على مشروعات القرارات التي من وجهة نظرنا يمكن ان يكون لها أثر فيرمستحب على المفاوضات الجارية . ولا ينبغي أن يفسر هذا الاتجاه باية حال من الأحوال على أنه تقاعس عن التزامنا ازاء ناميبيا بأن تكون حرة ومستقلة . ان المجتمع الدولي قد انتظر طويلا تسوية سلمية في ناميبيا ، تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة وتطلعات الشعب الناميبى .

لذلك ، يجب ان نتوصل في القريب العاجل الى نتائج ايجابية ، والا كان من الضروري تطبيق اجراءات اكثر فعالية من أجل تحقيق استقلال سريع لناميبيا ، معترف به دوليا .

السيد ثنيورغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى سوف يصوت لصالح مشروعات القرارات المطروحة علينا ، ونحن نفعل ذلك رغم تحفظات كثيرة بشأن بعض الاحكام في أحد القرارات وهو الوارد في الوثيقة A/34/L.56 فيما يتعلق بالموقف في ناميبيا .

وكما ذكرنا في الدورة المستأنفة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين في ٣١ ايار/ مايو ١٩٧٩ ، في تفسيرنا لتصويتنا الايجابي على هذا القرار ، فانه يجب ان ينظر اليه في نطاق الموقف في ناميبيا ككل . ومن الواضح ان هذا الموقف قد وصل الى مرحلة أصبح من الضروري فيها ممارسة أكبر ضغط ممكن على جنوب افريقيا لكي تتقبل المبادئ التي ارساها المجتمع الدولي من أجل حل مشكلة ناميبيا . ان مشروع القرار هو تعبير واضح للاعباط المستمر ازاء احجام جنوب افريقيا عن الالتزام بهذه المبادئ ، ونحن نشارك في هذا الاعباط .

ان القرار يعكس أيضا تصميم منظمة الأمم المتحدة على الابقاء على سلطتها القانونية على ناميبيا ، وان تمنع جنوب افريقيا من فرض حلول على شعب ناميبيا لا تتماشى مع تلك المبادئ القائمة ، واننا ايضا نشارك في هذا التصميم . وفي رأينا ان أحد هذه المبادئ هو ، ويجب ان يكـون ، انه لا يمكن لطرف يتمتع بتأييد شعبي ان يستبعد عن المشاركة في عملية الاستقلال ، أو من احتمال وجوده في حكومة الدولة الجديدة . ان منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) تمثل هذا الطرف . وأود الآن ان أسجل تحفظاتنا . ففي رأينا أن القرار كان من الأفضل أن يعكس مبدأ أساسيا نعتقد انه ينبغي ان يسود ، وهو حقيقة أنه من الضروري أن نواصل استكشاف جميع البدائل السلمية الممكنة من أجل تأييد أكبر للمصالح المشروعة لكل الشعب النامبي . ان المفاوضات الجارية تحت رعاية الامين العام للأمم المتحدة هي أحد هذه البدائل .

وفي تعقيبنا أمام الجمعية العامة ، فان وفد بلادي قد اكد على أن مجلس الأمن يجب أن يكون على مستوى المسؤولية لكي يمارس ضغطا على جنوب افريقيا . وفي هذا المقام ، نود فقط أن نضيف أننا يجب ان نترك لمجلس الأمن ذاته ان يقرر هذه التدابير المحددة .

ان وفد بلادي يتحفظ بصورة خاصة فيما يتعلق بالفقرات التي تضيف مشروعية على استخدام القوة سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وكما أعلننا في مناسبات عديدة سابقة ، فاننا نجد انه من غير المفهوم ان الشعب النامبي في حالة يأسه ومواجهته لهذا القمع الوحشي لن يجد في النهاية بدلا سوى الدخول في نضال مسلح . ان هذا النضال يتم من أجل التوصل الى هدف مشروع وهو انشاء ناميبيا المتحدة المستقلة .

وانا كانت جميع الدول تفهم هذا وهي بالفعل تفعل ذلك فهذا شيء ، والشئ الآخر هو

ان الجمعية العامة تؤيد استخدام القوة . ان السويد قد أكدت دور الأمم المتحدة في التوصل الى حلول سلمية في النزاعات الدولية ، ان الميثاق يحدد الظروف التي يمكن فيها اللجوء الى استخدام القوة ، ويضع المسؤولية الأولى لاتخاذ أو تأييد مثل هذه الأعمال على عاتق مجلس الأمن . وفي هذا المقام ، فان احكام الميثاق لها أهمية أساسية في رأى حكومتى .

ورغم هذه التحفظات التي نعتبرها خطيرة ، فاننا نشعر بأن الموقف الراهن يحتم علينا أن نؤيد جوهر القرار . وان تصويتنا لصالح مشروع هذا القرار هو تعبير عن تأييدنا للحاجة - في ظل الظروف غير العادية الراهنة - الى أن نمارس أكبر قدر من الضغط على جنوب افريقيا .

السيد فوس (مالطة) (الكلمة بالانكليزية) : في الثاني من أيار/مايو من العام

الماضي في الدورة الاستثنائية بشأن ناميبيا ، كان لي الشرف لأن استفيض بعض الشيء في شرح مفهومنا لهذه المسألة وأن أؤكد على أملنا للتوصل الى حل سلمي لها .

وخلال المناقشة التي جرت هذا العام ، ورغم حزننا لان التقدم الذي طالما نادينا به وطالما لقي تأييدا دوليا لم يتحقق ، فانني لا اود ان أثقل عليكم بتكرار رأى مالطة في هذا الصدد . وفي نفس الوقت ، لا يمكنني ان أترك هذه الفرصة تمر دون أن نعرب على الاقل عن تقديرنا لجميع هؤلاء الذين يواصلون نضالهم الباسل من أجل تحقيق استقلال حقيقي لناميبيا . ومرة أخرى وبأقوى العبارات ، فاننا نشجب الاتجاه المتحدى لجنوب افريقيا ، ممثلا في تحديها للاحداث في ناميبيا ، وكذلك فيما يتعلق بسياساتها تجاه أغلبية الشعب في الاقليم الذي يمتلكه ، وذلك من خلال تطبيقها القاسي الذي لا يتسم بالرحمة لنظام الفصل العنصرى المقيت .

ومن جهتنا ، فانني اكرر أنه منذ ان حققت مالطة استقلالها ، فاننا لم نضف سنتا واحدا الى خزانة جنوب افريقيا عن طريق اية علاقات تجارية لها مع مالطة ، ولم ترسل طلقة واحدة من جانبنا لمساعدة الأعمال القمعية التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا سواء ضد أغلبية شعبه أو ضد سكان ناميبيا .

اننا نشعر بأنه من محاسن الصدق أن المناقشة في هذا العام تجرى تحت رئاستكم ، سيدي الرئيس ، ومن ثم فسوف تستفيد من ارتباطكم الطويل ومن خبرتكم الفنية في هذه القضية ، ونحسب نأمل في ان يكون هذا بشير نجاح في المستقبل .

ويشرفني مرة أخرى أن أشيد بمنظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) ووزعائها لنضالهم المستمر من أجل استقلال حقيقي ، ضحى من أجله بأرواحه الكثير من أنبل أبناء افريقيا .
اننا نود أن نعرب عن تضامننا مع بلدان افريقيا في التعبير عن ثقتنا الكبيرة ازاء التكتيكات التسوية لجنوب افريقيا ، وسوف نؤيد بالتالي جميع القرارات التي اقترحت رغم ان هناك بعض الفقرات من المنطوق في هذه القرارات كان من الممكن أن تحظى بتأييد أكبر لو أنها صيغت بطريقة مختلفة .

السيد باستينين (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : كعضو في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، سيصوت الوفد الفنلندي لصالح مشروعات القرارات السابعة الخاصة بمسألة ناميبيا . وان نعمل ذلك فاننا نود مرة أخرى ان نعرب عن تأييدنا الدائم لجهود شعب ناميبيا من أجل تحقيق استقلال حقيقي ومن أجل تقرير مصيره . ونعتقد أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق عن طريق الوسائل السلمية تمثيا مع أكثر الآمال عمقا للشعب الناميبى .

وباعتماد القرارين ٣٨٥ لعام ١٩٧٦ ، و ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ ، فان مجلس الامم قد أرسى حقا أساسا لفترة انتقالية سلمية ومقبولة دوليا للاستقلال وكذلك لاعتراف دولي بناميبيا عن طريق انتخابات تجرى تحت اشراف ورعاية الامم المتحدة .

ان موقف حكومة فنلندا بشأن مسألة ناميبيا قد اوضح تماما في بياني في المناقشة العامة حول هذه المسألة في ٦ كانون الاول / ديسمبر ، وليست هناك حاجة لتكرارها هنا . ولكنني ، اود أن أؤكد أن حكومة فنلندا لن تتخلى عن املها في أن تسوية تفاوضية وسلمية ممكنة ، اذما حظيت بقبول وتعاون جميع الاطراف المعنية .

اننا ان نؤيد الهدف الرئيسي لمشروعات القرارات الخاصة بناميبيا ، لدينا في نفس الوقت تحفظات كبيرة ولا سيما بالنسبة لمشروع القرار A/34/L.56 أولا ، نأسف لان القرار لا يعكس تماما الجهود اللازمة للتوصل الى تسوية تفاوضية وسلمية وفقا للخطة التي صاغها مجلس الامن .

ثانيا ، ان فنلندا قد اعربت دوما عن اقتناعها الراسخ بأن الامم المتحدة ينبغي عليها أن تبذل قصارى جهدها من أجل البحث عن حلول سلمية . ان هذا موقف يتعلق بالمبدأ وسوف يظل كذلك ، ومن ثم فاننا لا نقبل اى تهاون بشأن النضال المسلح ، ولا يمكن أن نؤيد الفقرات التي تتناقض مع هذا الهدف الا في تلك الحالات التي تحددت بوضوح في الميثاق .

ثالثا ، هناك عدد من الأحكام في مشروعات القرارات هذه تتناول تقسيم الصلاحية بين مجلس الامن والجمعية العامة على نحو لا يتمشى - في رأينا - مع ميثاق الامم المتحدة . ان آراء حكومة بلادي في هذا المقام لمعروفة تماما ولا داعي لتناولها بالتفصيل في هذا الوقت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل ان نشرع في عملية التصويت ، اود ان أحيط الجمعية علما باننا ، بالإضافة الى البلدان التي ذكرت فعلا كمقدمة لمشروعات القرارات ، فان البلدان التالية قد قررت ان تنضم الى مقدمي مشروعات القرارات الاتية :

بالنسبة لمشروع القرار A/34/L.45 : افغانستان ، بوتسوانا ، جمهورية الكاميرون المتحدة .

اما مشروع القرار A/34/L.46 : افغانستان ، مدغشقر ، موزامبيق ، جمهورية الكاميرون المتحدة .

ومشروع القرار A/34/L.47 : بوتسوانا ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،

ومشروع القرار A/34/L.48 : افغانستان ، بوتسوانا ، وجمهورية الكاميرون المتحدة .

ومشروع القرار A/34/L.49 : افغانستان ، بوتسوانا ، وجمهورية الكاميرون المتحدة .

ومشروع القرار A/34/L.50,Rev.1 : افغانستان ، بوتسوانا ، موزامبيق ، وجمهورية الكاميرون المتحدة .

ومشروع القرار A/34/L.56 : بوروندي ، اثيوبيا ، منغوليا ، باكستان ، رومانيا ، وجمهورية الكاميرون المتحدة .

والآن ، ستتخذ الجمعية العامة مقرا بشأن مشروع القرار A/34/L.45 ، المعنون " برنامج عمل مجلس الامم المتحدة لناميبيا " .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ،

النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ،

بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ،

بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ،

جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،

جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،

كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيهوتيبي ،

الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،

غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ،

غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،

هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ،
 ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ،
 كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ،
 ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ،
 ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
 منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
 بنما ، بابواغينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ،
 قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومني وبرينسيبي ، المملكة
 العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،
 الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
 السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
 وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية
 السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية
 المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
 زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل لا شئ ، وامتناع خمسة عن

التصويت (قرار ٣٤ / ٤٢ " الف ") *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن اطرح مشروع القرار A/34/L.46 المعنون

" تكثيف وتنسيق جهود الامم المتحدة لنصرة ناميبيا " للتصويت .

* ثم أبلغ وفد غينيا الاستوائية الامانة أنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انفولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلخاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبودشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلغادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلندا ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،

تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، غييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .
المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، ملاوى ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٤ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع تسعة عن التصويت (قرار ٩٢/٣٤ "ب") *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بعد ذلك ، مشروع القرار A/34/L.47 المعنون " اجراءات تتخذها المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية فيما يتعلق بناميبيا " .
والآن أطرح مشروع القرار هذا للتصويت .

طالب اجراء تصويت مسجل

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأى الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، أثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ،

* ثم أبلغ وفد غينيا الاستوائية الامانة أنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،
 غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،
 هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ،
 ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ،
 كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ،
 ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ،
 ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ،
 المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،
 النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ،
 الغلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ،
 سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،
 سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلندا ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
 الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، غييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، لكسمبرغ ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
 الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٦ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع سبعة عن

التصويت (قرار ١٢ / ٣٤ " جيم ") *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/34/L.48 المعنون

" برنامج بناء الدولة الناميبية " فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد مشروع

القرار هذا بالتوافق العام في الرأي دون تصويت ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ١٢ / ٣٤ " دال ")

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ، ننتقل الى مشروع القرار A/34/L.49 المعنون

" صندوق الامم المتحدة لناميبيا " ، فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع

القرار هذا بالتوافق العام في الآراء دون تصويت ايضا ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ١٢ / ٣٤ " هاء ")

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ، سنبحث مشروع القرار A/34/L.50

Rev.1 المعنون " نشر المعلومات عن ناميبيا "

ولقد طلب اجراء تصويت مسجل

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ،

النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ،

بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ،

بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ،

جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر

القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا

الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية

الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ،

فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،

* ثم أبلغ وفد غينيا الاستوائية الأمانة أنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،
هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،
ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ،
اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ،
مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالتا ، موريتانيا ،
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،
باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
البرتغال ، قطر ، رومانيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة
العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،
الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،
تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ،
اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشــــروع القرار بأغلبية ١٣٩ صوتا مقابل لا شئ ، وامتناع

خمسة عن التصويت (" قرار ٩٢ / ٣٤ واو ") * .

* ثم أبلغ وفد غينيا الاستوائية الأمانة بأنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أخيرا ، أ طرح للتصويت مشروع القرار A/34/L.56

بمعنوان " الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم " .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لا والديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوى ، هولندا ، نيوزيلندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل لاشئ وامتناع ١٧ عن التصويت (قـــرار

٩٢/٣٤ زاي)*.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن أولئك الممثلين الذين يرغبون في تعليق

تصويتهم بعد التصويت .

السيد كيتنج (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : انني أتحدث باسم الدول التسع

الاعضاء في المجموعة الاوروبية .

ان الدول التسع ، في بياناتها أثناء المناقشة العامة حول ناميبيا ، أعربت عن اقتناعها بأن شعب ناميبيا يجب أن يسمح له ، دون أى تأخير ، بتقرير مستقبله وأن يختار ممثليه عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تحت رقابة واشراف الأمم المتحدة . وان هذا طبقا لخطة التسوية التي وافق

عليها مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) والذي يتفق مع قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) .

ان الدول التسع ما زالت تؤيد الجهود التي تبذل لتحقيق تسوية عاجلة وسلمية لمسألة ناميبيا وهي تراقب عن كثب التطورات التي تحدث في ذلك الاقليم . ومع ذلك ، فان الدول التسع تأسف لانه في بعض الموضوعات فان القرارات التي وافقت عليها الجمعية لا تأخذ في اعتبارها هذه الجهود ويمكن أن تعرقلها .

ان الدول التسع لا تؤيد أية موافقة صريحة أو غير صريحة على الكفاح المسلح . ومن مسؤولية

* ثم أبلغ وفدا غينيا الاستوائية وتركيا الأمانة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

الأمم المتحدة ، طبقا لميثاقها ، ان تبحث عن حلول سلمية . ان التزام الدول التسع بالميثاق وتقسيمه للاختصاصات والصلاحيات لم يتغير . ان تحفظاتها حول بعض العناصر في مشاريع القرارات التي تمت الموافقة عليها توا مصروفة تماما .
ان الدول التسع سوف تستمر في تأييد جميع الجهود التي تبذل للوصول الى حل سريـع وسلمي لمشكلة ناميبيا .

السيد غيريرو (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعلن تصويت وفد بلادي على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.47 ، بشأن العمل الذي تقوم به المنظمات الحكومية وغير الحكومية بشأن ناميبيا .
ان البرازيل قد صوتت لصالح مشروع القرار هذا بسبب التأييد القوي الذي توليه لقضية استقلال ناميبيا . ومع ذلك ، اننا نرى أن اللغة المستخدمة في الوثيقة A/34/L.47 تتجاوز ما يبـدو ضروريا ولازما لحماية حقوق ومصالح ناميبيا في المحافل الدولية . وعلاوة على ذلك ، فان حكومة البرازيل من ناحية المبدأ لا يمكن أن تؤيد منح جهاز تابع للأمم المتحدة نفس الكيان الذي يمنح للدول ذات السيادة الاعضاء في المنظمة .
ولذلك ، فان حكومة البرازيل تريد أن تسجل أن القرار الذي اتخذ توا لا يمكن أن يعتبر سابقة سياسية أو قانونية لانه يتعلق بوضع بعينه .

السيد فيث (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان هولندا تؤيد تماما تعليـل التصويت المشترك للدول التسع الاعضاء في المجموعة الأوروبية والذي أدلى به السيد ممثل إيرلندا . ونود أن نضيف على هذا البيان بعض اعتبارات خاصة بنا .

ان هولندا تعتبر مشروع التسوية الذي اعتمده مجلس الأمن بموجب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) كأفضل أساس يمكن عن طريقه الوصول الى تسوية مقبولة دوليا لمسألة ناميبيا . وفي جذور المشكلة يكمن رفض جنوب افريقيا المستمر لانهاء احتلالها لناميبيا . لقد احتلت جنوب افريقيا هذا الاقليم منذ عام ١٩٦٦ مخالفة للقرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة . ان مشروع التسوية سوف يحقق انسحاب الادارة غير الشرعية لجنوب افريقيا وسوف يسمح لشعب ناميبيا بتقرير مصيره على أساس انتخابات حرة وعادلة تحت رقابة واشراف الأمم المتحدة .

ان هولندا قد أيدت دائما جهود الأمين العام ومجموعة الدول الأوروبية الخمس ودول

الخط الأول من أجل تنفيذ المشروع . اننا ندين لهم بالاسهامات التي قدموها واننا نتطلع الى اتفاق مبكر يسمح لمجموعة الامم المتحدة للمعاونة في عملية الانتقال بأن تبدأ عملها . منذ تحدث وفدى أثناء الدورة الثالثة والثلاثين المستأنفة ، فان المفاوضات بين الاطراف المعنية قد أدت الى تضييق الهوة في الموضوعات المتعلقة . وان عدم التوصل الى اتفاق بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوايو) بشأن الأحكام الواردة في تقرير الأمين العام في ٢٦ شباط/فبراير فيما يتعلق بالقيود على القواعد كان يهدد النتيجة النهائية . ومع ذلك ، فان الاقتراح الذي جاء في أوامه وتقدم به رئيس أنغولا الراحل الرئيس نيتولا نشاء منطقة منزوعة السلاح قد خرج بنا من الطريق المسدود .

ورغم رد فعل جنوب افريقيا فيما يتعلق بالمنطقة المنزوعة السلاح ومفهومها ، يمكن أن يعتبر انفراجا في المأزق الحالي ، فان اجابتها ما زالت لا تصل الى مستوى التزام دول الخط الأول وسوايو ، ان أنها مشوبة بشروط مسبقة . لذلك ، فاننا نناشد جنوب افريقيا ان تبدأ في المحادثات الفنية المقبلة أية شكوك فيما يتعلق برغبتها في الالتزام بقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد مضى عام تقريبا الآن ، ومازلنا لم نبدأ التوزيع الفعلي لفريق الأمم المتحدة للمعاونة في عملية الانتقال . اننا ان ننظر الى المشكلة من نطاق أوسع ، فاننا نشعر بأن آفاق تغيير سلمي في افريقيا الجنوبية قد تحسنت بعض الشيء . ونحن نعلم أن التطورات المشجعة فيما يتعلق بزيمبابوي وسوف تيسر حلا معترفا به دوليا بالنسبة لناميبيا . ان حكومة هولندا تعتبر انه في زيمبابوي وناميبيا معا يجب أن تنفذ عملية تقرير المصير على أساس الانتخابات الحرة والمعادلة دون تدخل خارجي أو تحرش من جانب السياسيين المتعارضين . ان الأطراف السياسية المختلفة في كلا الاقليمين يجب أن يسمح لها بالتصويت في جو من العدالة التامة . وما من هذه الأطراف يمكن أن يوصف مسبقا بأنه الممثل المطلق للسكان . وأود بذلك أن أكرر أن أى نقل للسلطة الى سلطة تفرض نفسها بنفسها في ناميبيا غير مقبول من جانب حكومتي . وان بلادى ترى أن مثل هذه التسوية الداخلية اذا ما كانت بريتوريا ترى أنها في صالحها يمكن أن تصبح خطرا على الأمن والسلم الدوليين .

لقد كنا نأمل أن الجمعية العامة يمكن أن تركز عنايتها حول تنفيذ مشروع التسوية وكان
يمكنها أن تشجع جهود التسوية التي تحققها . ونحن نأسف أن القرارات المعروضة علينا لا تأخذ
بشكل عام هذه التطورات في الاعتبار . ان هناك اعتبارات أخرى حالت دون أن نصوت تأييدا لكل
المشاريع . ومن ثم فأننا ما زلنا نعارض اعتبار سوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . اننا نعتبر
هذه المنظمة كقوة سياسية لها وزنها في ناميبيا ولكن أن تدعي أنها الممثل الوحيد فهذا يمكن أن
يضر بنتيجة الانتخابات .

ولا يمكننا أيضا أن نقبل الفقرات التي تؤيد استخدام القوة في قرارات الأمم المتحدة . و إضافة على ذلك فاننا نعترض على ادانة بعض الدول الغربية على ما يدعى بأنه مساعدة جنوب افريقيا في تطوير قدرتها في مجال الاسلحة النووية .

وأخيرا فان حكومتي تعتبر أنه حتى يتم الوصول الى نتيجة لجهود الوساطة لا داعي لتطبيق الاجراءات الإلزامية التي ينص عليها الفصل السابع ضد جنوب افريقيا . ولكننا مازلنا مستعديين لتأييد اجراء مجلس الأمن في حالة عدم امكان التوصل الى اتفاق على أساس مشروع الأمم المتحدة .

السيد شميت (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : منذ عدة أيام اغتنتم النمسا

الفرصة لان تكرر تحديد موقفها بالنسبة لناميبيا . ونحن نعبر عن قلقنا واهتمامنا الخاص بتدهور الموقف في الاقليم نتيجة لأعمال حكومة جنوب افريقيا . ونؤيد حل المشكلة على أساس القرارات الملائمة للأمم المتحدة وخاصة قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) كما هو موضح في الخطة الانتقالية للأمم المتحدة . ان النمسا قد قررت عدة مرات أنه ينبغي أن نرفض ضفطا عالميا على جنوب افريقيا حتى نضمن تطبيقها للقرارات الملائمة . ولذلك فان النمسا تؤيد أهداف وأغراض مشاريع القرارات المقدمة تحت هذا البند .

ومع ذلك فلأن بعض العناصر المضمنة في النص تتعارض مع تقاليدنا السياسية ومبادئنا الدستورية اضطر وفد بلادي ، للأسف ، أن يمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/34/L.56 وكما أوضحنا عدة مرات اننا لانستطيع الا أن نؤيد التفسير بالطرق السلمية والمفاوضات كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة .

وبالإضافة الى ذلك فان رأى حكومة النمسا هو ان حلا معقولا يمكن الوصول اليه فقط على أساس من الانتخابات الحرة العادلة . ولا يجب أن تعرض نتائج هذه الانتخابات للخطر بالاعلان عن أى جهة على أنها الممثل الوحيد لشعب منطقة من المناطق .

السيد اندرسون (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : ان استراليا قد صوتت

في صالح ستة من سبعة مشاريع قرارات قدمت تحت هذا البند . وتأسف حكومتي لأنها لم تستطع أن تؤيد النص في مشروع القرار A/34/L.56 الخاص بالوضع في ناميبيا ولكنه يحتوى على بعض العناصر التي نعتقد أنها لا تأخذ في الاعتبار ، بطريقة ملائمة ، حقائق الوضع . ويعتقد وفد بلادي أنه

كان في الامكان أن نصل الى نص أفضل هذا العام بعد مشاورات أوسع مع الأطراف المعنية أكثر مما تم فعلا في هذه الحالة ونأمل أن يتم ذلك في المستقبل .
ونأسف بوجه خاص لأن القرار لا يأخذ في الاعتبار الحاجة الى تأييد الطرق السلمية للوصول الى حل في ناميبيا وأشير بالطبع الى خطة الحل المقترحة من الدول الغربية الخمس وهي خطة تؤيدها استراليا بقوة . وهي خطة تقدم الأمل الوحيد في الوصول الى حل سلمي للوضع في ناميبيا . ومع ذلك فان استراليا تعتبر أنه من الحيوى أن تتحرك جنوب افريقيا ، بسرعة وبإخلاص ، نحو حل لهذه المشكلة المستمرة . ونحن على استعداد أن نشترك مع الدول الاعضاء الاخرى في منظمة الامم المتحدة للمساعدة على تنفيذ الخطة عن طريق الاسهام الوطني في مجموعة الامم المتحدة للمساعدة في عملية الانتقال .

ان مواقف استراليا بالنسبة الى مشاريع القرارات المتبقية معروفة تماما ولا داعي لاعادتها مرة أخرى في تحليل للتصويت . ولكني أريد أن أشير أن استراليا تعترض بشدة على التحديد غير الموضوعي للدول أو مجموعات من الدول في بعض مشاريع القرارات . اننا لانستطيع أن نوافق على أن جميع النشاطات الاقتصادية الاجنبية في ناميبيا هي بطبيعتها مستغلة . ان اللفة في عدد من النصوص كان من الممكن أن تصاغ بطريقة أفضل .

ومع ذلك أود أن يكون واضحا ان استراليا ملتزمة تماما بنجاح جهود الامم المتحدة لتسوية الوضع في ناميبيا . ونحن ملتزمون خصوصا بجهود مجلس الامن الحالية لمنح ناميبيا حق تقرير المصير والاستقلال . ونحن نتفهم تماما شعور الاحباط الناتج عن الوضع الذي تتدارسه الجمعية العامة حاليا .

السيد ماك كاي (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : في تحليل التصويت ان حكومات

كندا ، وفرنسا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة الولايات المتحدة تود أن تعيد تأكيد التزامها التام بالتنفيذ المبكر لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) واننا نؤكد التزامنا بأحكام ميثاق الامم المتحدة وبصفة خاصة تلك المتعلقة بوظائف ومهام مجلس الأمن والجمعية العامة على التوالي .

ان حكوماتنا لاتزال ملتزمة بالوصول الى تقرير مصير واستقلال ناميبيا . اننا لانريد أن نعقد

الموضوع باتخاذ موقف من جوهر العلاقات الاساسية المعروضة أمامنا . لذلك ، ودون الاضرار بموقفنا المعروف ، فان وفودنا الخمسة قد امتنعت عن التصويت على مشاريع القرارات A/34/L.45 ، L.46 ، L.47 ، L.50/Rev.1 ، L.56 . وقد سعدنا بالانضمام الى توافق الآراء حول مشروع القرارين المقدمين في فقرات المنطوق A/34/L.48 و L.49 برغم بعض التحفظات التي شرحت من قبل .

السيد موراتا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفد بلادي أن يدللي بتمحيبات قليلة بشأن بعض القرارات التي تم اعتمادها فوراً والتي أيدناها .
فيما يتعلق بالقرار المعنون " برنامج العمل لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا " والوارد في الوثيقة A/34/L.45 فان وفد بلادي يجد من الصعب عليه أن يؤيد بعض التعبيرات التي وردت في فقرات المنطوق .

وفيما يتعلق بالقرار المعنون " تكثيف وتنسيق أعمال الامم المتحدة تأييدا لناميبيا " والوارد في الوثيقة A/34/L.46 فان وفد بلادي لديه تحفظات بشأن الفقرتين الثانية والسابعة من المنطوق .
وفيما يتعلق بالقرار المعنون " الاعمال من جانب المنظمات الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بناميبيا " والوارد في الوثيقة A/34/L.47 فان لوفد بلادي تحفظات بشأن بعض فقرات المنطوق .

السيد كولبي (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد النرويج قد صوت في صالح جميع مشاريع القرارات لأننا نؤيد مضمون هذه القرارات . ومع ذلك فان لدينا تحفظات شديدة بالنسبة لبعض العناصر المضمنة في هذه القرارات .

ان النرويج قد أيدت ، كمبدأ وبصفة مستمرة ، التغيير السياسي بالطرق السلمية وهذا من المبادئ الجوهرية في ميثاق الامم المتحدة . ان موقف حكومتي هو ألا نؤيد الصياغات التي تؤيد صراحة استعمال القوة المسلحة . لذلك فان لدينا تحفظات على مثل هذه الصياغات . وبالإشارة الى النداء لاعطاء كل مساعدة الى " سوابو " أو أن أكرر سياسة حكومة النرويج الطويلة المدى لمنح المساعدات الانسانية والاقتصادية لها .

وفي النهاية فان وفد بلادي يشعر بأن مشاريع القرارات التي أيدناها لا تعبر بطريقة سليمة

عن أهمية المفاوضات الهامة الجارية في الوقت الحالي للتوصل الى حل يكون مقبولا عالميا يسمح بانتخابات حرة وعادلة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة . ان حكومة النرويج تؤيد هذه المفاوضات وتعتبر ان نتائج هذه المفاوضات وحدها هي التي تستطيع أن تحدد المستقبل السياسي لنا ميبيا .

السيد فايناس (اليونان) (الكلمة بالفرنسية) : لقد صوت وفد بلادي تأييدا لجميع

مشروعات القرارات التي اعتمدت توا بشأن ناميبيا . ان وفد بلادي ان فعل ذلك ، فانما اراد أن يعطي - مرة أخرى - تأييده الكامل لنضال شعب ناميبيا من أجل استقلاله ، وبما يتفق والقرارات الجديدة ذات الصلة التي اتخذتها منظمنا .

ومع ذلك ، فان بعض الفقرات في مشروع القرار A/34/L.56 قد خلقت بعض المصاعب بالنسبة لينا . ولو كان قد أجرى تصويت منفصل على تلك الفقرات ، لكنا امتنعنا عن التصويت عليها . وانني أشير هنا ، بصفة خاصة الى الفقرتين الاخيرتين من المناقوش اللتين بيد وأنهما لم تأخذا في الاعتبار بعض التداورات الاخيرة التي تبد ومشجعة للغاية .

اننا نعتقد ، في الواقع ، أنه قد يكون من المفيد أن نتحاشى في هذه المرحلة أية مبادرة قد تضرب بالمحادثات الجارية ، والتي نوليها اهتماما كبيرا .

السيد فيرتر (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : أود أن أعبر عن بعض التحفظات

فيما يتعلق بالفقرتين ٣ و ١٢ من منطوق مشروع القرار A/34/L.56 الذي تم اعتماده توا . ان مضمون هاتين الفقرتين - في رأينا - لا يتفق تماما مع عملية التفاوض التي بدأت على أساس القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن ، ولا مع العملية السلمية والديمقراطية التي طلبتها الجمعية العامة لتصفية الاستعمار في الاقليم . ومن ناحية أخرى ، فان الفقرة ١٢ تعني تأييدا لطريقة عمل لا ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة .

ان هذه التحفظات هي أيضا أساس موقفنا من الفقرتين ٤ و ١٣ من منطوق القرار A/34/L.56 . وختاما ، أود ان أكرر اعتناعنا بأن ذكر بلدان أو مجموعات بلدان بالنقد في هذا النص ونصوص أخرى اعتمدها الجمعية العامة ، ليس في رأينا شيء يوصى به ، لأنه ينتقص من أهمية القرارات التي اعتمدت .

السيد ماكيكا (لوسوتو) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بلادي لصالح جميع

مشروعات القرارات المطروحة على هذه الجمعية ، الا أنه فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.56 ، فاننا نواجه بعض المشاكل فيما يتعلق بالفقرة ٢٤ من المنطوق .

السيد ايرالپ (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد تركيا لصالح القرارات

السبعة فيما يتعلق بمشكلة ناميبيا ، رفع بعض الصعاب التي نواجهها ، ولا سيما فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.56 .

وكعضو في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فاننا نعترف بالمسؤولية الفريدة التي تضطلع بها

الأمم المتحدة ازاء هذا الاقليم . وكما شرحنا آراءنا بالتفصيل في هذا الصدد في ٧ كانون الأول /

ديسمبر الماضي ، فاننا لا نزال نشعر بأن تسوية تفاوضية لمشكلة ناميبيا ، يمكن أن نجدها في إطار

الخطة الانتقالية للأمم المتحدة التي أيدها مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ورغم أننا نشعر بأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.56 لا يعكس ، بصورة ملائمة ،

الجهود الخاصة بالسلام في هذا الصدد ، الا أننا نشير الى تلك التكتيكات التسوية التي تتبوء

بها جنوب افريقيا لحرقة الجهود الدولية . ان تصويتنا الايجابي فيما يتعلق بمشروع القرار

A/34/L.56 يجب أن يفسر في سياق البيان الذي ألقيناه أمام هذه الجمعية في ٧ كانون الأول / ديسمبر

الماضي ، وكذلك بالنسبة للموقف السائد في ناميبيا ككل .

السيد تلو (بوتسوانا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بلادي لصالح جميع

مشروعات القرارات ، ولكن لدينا مشكلة فيما يتعلق بالفقرة ٢٤ من منطوق مشروع القرار A/34/

L.56 ، والتي تدعو الى تطبيق عقوبات ينص عليها الفصل السابع من الميثاق .

ان موقفنا المعتاد هو أن نحفظ بموقفنا فيما يتعلق بتطبيق الفصل السابع من الميثاق .

ومن ثم ، فاننا نود أن نسجل تحفظنا فيما يتعلق بالفقرة ٢٤ .

لقد كانت بوتسوانا من بين مقدمي مشروع هذا القرار ، ومن ثم فقد سحبنا اشتراكنا في تقديمه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني أدعو الآن مندوب المنظمة الشعبية لا فريقيا

الجنوبية الغربية (سوابو) الذي يود أن يلقي ببيان ، لالقاء بيانه .

السيد موشيهانغ (المنظمة الشعبية لا فريقيا الجنوبية الغربية) (الكلمة بالانكليزية) :

يسرني بالغ السرور أن أتناول الكلمة مرة أخرى ، وقد أشرف النقاش على نهايته .

ان وفد سوابو قد أصغى باخلاص واهتمام كبيرين لأكثر من ٨٦ متحدثا تناولوا الكلمة فسي

هذا النقاش . ولقد أثلج صدرنا كثيرا أن الاغلبية الساحقة منهم قد جددوا تضامنهم وتأييدهم لشعب ناميبيا المنافض ولحركته الديمقراطية سوابو ، وان تصويتهم الايجابي خير شاهد على ذلك . كما أننا قدرنا أيضا أن هذه الاغلبية لم تالوا جهدا ، ولم تلجأ الى الفموض في كلماتها عندما نددت بطغمة البوير الفاشستيه في بريتوريا ، لاحتلالها غير المشروع لناميبيا ، وقصصها الوحشي للمواطنين والناشرين هناك واستغلالها الارعن للموارد الطبيعية والبشرية لدولتنا بما في ذلك المخططل الاستعمارية التي ترمي الى تحطيم الوحدة القومية والسلامة الاقليمية لناميبيا .

كما أنه قد سرنا أيضا ان نلاحظ أنه لم يتم شجب الفاشستيين من بريتوريا فحسب ، بل كذلك تم شجب الدول الامبريالية الغربية ، نظرا لنفاقها وازدواج مناهجها فيما يتعلق بتواطئها واشتراكها في ذلك الموقف الاستعماري القائم على القمع الوحشي والاستغلال الذي يدعمه نظام بوثا في ناميبيا . اننا جميعا متفقون الآن على أن الموقف في ناميبيا انما يشكل خطرا بالغيا على السلم والأمن في المنطقة . ان سوابو ترحب بتمهد بعض المتحدثين بمساعدة دول المواجهة ، لكي تكافح جهود النظام غير المشروعة في بريتوريا وسالزبورى في تحلیم الهياكل الاقتصادية ومراكز السكان في هذه الدول . ان أى تاييد لدول المواجهة ، هو تاييد مباشر أو غير مباشر لنضال التحرير في جنوب افريقيا .

ان كثيرا من المتحدثين مثلنا ، قد دعوا الى حل عاجل - اذا أمكن - عن طريق تسوية مفاوضية لمشكلة ناميبيا ، واننا نرحب بذلك . كما أكدوا أيضا أن المفاوضات ينبغي ألا تطل السى ما لا نهاية . وعلى أية حال ، فانه ينبغي عدم استخدام وثائق الامم المتحدة في احباط الاماني المشروعة لشعب ناميبيا من أجل الاستقلال الفعلي ، والغناء كل ما استطاع النضال العادل أن يحققه عن طريق اراقة الدماء والحرق والدموع للمواطنين الابطال ، ان العملاء قد شجبوا وأدينوا ونبدوا .

ان سوابو تجدد استعدادها للتعاون مع الامين العام وفريقه ، وكذلك مع جميع الاجهزة ذات الصلة في الامم المتحدة لكي تضمن الاستقلال السريع والفعال لناميبيا .
وفي هذا الصدد ، فان طغمة البوير كان ينبغي أن تقبل أو ترفض خطة الامم المتحدة واذ ما رفضتها فان لمجلس الامن السلطة ليعتف هذا النظام ، وذلك بفرض عقوبات اقتصادية شاملة ضده ، في اقرب وقت ممكن ، وينبغي أن يقترن مثل هذا الاجراء بقرار من المجتمع الدولي بأسره يساند صراحة وبصورة جماهيرية النضال المسلح الذي تقوده منظمة سوابو في ناميبيا وذلك عن عقيدة .
اننا نغادر نيويورك ملهمين بأشياء طيبة كثيرة أبدت بشأن نضال شعبينا ، وبشأن سوابو . ان ما يعزز موقفنا بقوة هو معرفتنا انه طالما ان الظروف الصعبة للنضال تستمر ، فاننا نتوقع تضامن وتأييد الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في هذه المنظمة .
ان النضال مستمر . الموت أو الاستقلال ولسوف ننتصر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : البند الفرعي (د) المتعلق بتعيين مفوض للأمم

المتحدة في ناميبيا سينظر في اجتماع لاحق .

مواصلة نظر البند ٢٨ من جدول الاعمال

سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/34/22 و Add.1) ؛

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية

(A/34/36) ؛

(ج) تقرير الامين العام (A/34/661 و Corr.1 و A/34/674) ؛

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/34/675) ؛

(هـ) مشاريع قرارات A/34/L.21 و A/34/L.22 و A/34/L.23 و A/34/L.24/Rev.1 و A/34/

L.25/Rev.1 و A/34/L.26 و A/34/L.27 و A/34/L.28 و A/34/L.29/Rev.1 و A/34/L.30

A/34/L.31 و A/34/L.32/Rev.1 و A/34/L.33 و A/34/L.34/Rev.1 و A/34/L.35 و A/

34/L.36/Rev.1 و A/34/L.37 و A/34/L.39) ؛

(و) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/822) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : دعوني أذكر الجمعية العامة انها قررت في جلستها السادسة والخمسين في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ أنه يجب أن تستمع اللجنة السياسية الخاصة الى منظمات متعددة. لقد ورد تقرير اللجنة بشأن هذا الموضوع في الوثيقة A/34/675 فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر الا حاطة علما بتقرير اللجنة السياسية الخاصة ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعطي الكلمة أولا لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الذى يرغب في الادلاء ببيان قصير .

السيد كلارك 'رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، (الكلمة بالانكليزية)

لقد ترددت في طلب الكلمة في هذه المرحلة لا طالب بالتفهم والتعاون في مساندة لجنة الامم المتحدة لمناهضة سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . انني أشعر بمزيد من التردد في أن أفعل ذلك ، لأننا قد اعتمدنا دائما على مساعدة الأمين العام ودعمه ولقد أظهر على الدوام تفهما كاملا وتقديرا لولايتنا . وانني أود أن اغتنم هذه الفرصة لأوجه التحية اليه وكذلك الى العاملين معه على المعونة التي اعطوها على الدوام للمركز .

ومع ذلك ، فاني افهم انه خلال دراسة الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار A/34/L.34/Rev.1 بشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة ، قد ابلى الأمين العام اللجنة الخامسة بدراسة أعدتها خدمات الادارة حول اعادة تنظيم العمل ، واعادة توزيع المهام المختلفة لمركز مناهضة الفصل العنصرى . وفي الفقرة ٦٦ من بيان الأمين العام الوارد في الوثيقة A/C.5/34.54 بتاريخ ٢٨ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ والذي يشير الى الدراسة التي ذكرتها . قيل في البيان أنه " قد حدثت زيادة في حجم العمل الذى يقوم به مركز مناهضة الفصل العنصرى . وكذلك حدث توسيع في نشاطه " . وفي الفقرة ٦٩ من البيان فانه يذكر بقرار الجمعية العامة (د - ٣٣) بفتح مكتب للاتصال في جنيف للحفاظ على اتصال وثيق بالوكالات

(السيد كلارك ، رئيس اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصري)

المتخصصة في أوروبا ، والمنظمات غير الحكومية التي تسهم بشكل كبير في الجهود الرامية إلى
توعية وتعبئة الرأي العام العالمي ضد الفصل العنصري . ان تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة
A/34/822 من شأنه ان تترتب عليه نتائج معاكسة منها اغلاق مكتب جنيف . وعلى الرغم من انني اتفق
مع بيان الامين العام ، وما قاله من أنه يمكن تحسين عمل مكتب جنيف - وهي ملاحظة أدت فيما يبدو
الى اقتراح اغلاق مكتب الاتصال في جنيف - فانني أود أن أقترح أن نؤجل الجمعية النظر فيها
حتى تسمحوا لي بالتشاور بشكل أكبر ، مع الامين العام واللجنة الخامسة حول الحكمة من اغلاق مكتب
جنيف في وقت تتزايد فيه الحاجة الى توسيع وتحسين عمل ونشاطات الأمم المتحدة في مجال
مناهضة الفصل العنصري . وهل لي أن أخيف ، وكمثل داعم سابق في جنيف ذاتها ، انني
أعرف الدور الفريد لجنيف في هذه الامور . وانني بكل احترام وبكل تواضع ، أود أن اقترح ان ينظر
في الموضوع بشكل أكثر عمقا . ان الآثار المالية لاغلاق مكتب جنيف وتوزيع موظفيه في نيويورك قليلة
جدا . فان هؤلاء الموظفين سوف يظلون يتقاضون نفس رواتبهم ، وهي نفس الرواتب سواء عملوا
في جنيف او في نيويورك .

ولذلك ، فانني أود أن أكرر ندائي اليكم ، والى الجمعية بان تؤجل النظر في المشروع
المذكور ، حتى يمكن حل المسألة بالشكل المرضي لجميع المتهمين . وما كنت لافعل ذلك لولا
ان تقرير اللجنة الخامسة لا يؤثر في صيغة مشروع القرار ذاته ، ولكن هناك الجانب الفني لتحديد
الآثار المالية . ولهذا ، كان ندائي المتواضع .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اذا لم يكن لدى الجمعية اعتراض - وانني آمل

لكي نيسر عملنا في الا يكون هناك اى اعتراض - فليسوف نؤجل نظرننا في مشروع القرار

A/34/L.34/Rev.1 طبقا للاقتراح الذي قدمه ممثل نيجيريا .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية الآن مقرا بشأن مشروعات

القرارات السبعة عشر المعروضة عليها . اعطي الكلمة أولا لاولئك الممثلين الذين يرغبون في تحليل
التصويت على مشروعات القرارات تلك . وأود ان اذكركم الجمعية بانه وفقا للمادة ٨٨ من النظام الداخلي
" ان الرئيس لن يسمح لمقترح الاقتراح او التعديل بتعميل تصويته على اقتراحه او تعديله " .

الآنسة فورت (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان المتحدثين فسي المناقشة بشأن البند ٢٨ الخاص بسياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، قد أعربوا دون استثناء عن مقتهم لذلك النظام الخاص بالفصل والتمييز العنصرى . ان وفد بلادى يود أن يضم صوته الى هذا الرأى العام ، وهو ان الفصل العنصرى هو وصمة في كرامة الانسان وينبغي أن ينتهي .

وأود كذلك أن أسجل بعض المواقف الاساسية المبدئية التي يمتنقها وفد بلادى فيما يتعلق بالنقاش الخاص بشأن الفصل العنصرى ، ولا سيما بشأن مشروعات القرارات المطروحة علينا اليوم .

فبشأن مشروع القرار (A/34/L.22) فان وفد بلادى يود ان يعلن انه عن طريق تولي الحاكم البريطانى لكامل السلطات التشريعية والتنفيذية على اقليم روديسيا الجنوبية ، فان الاشارات فسي مشروع هذا القرار الى روديسيا يمكن ان تسرى فقط على الفترة السابقة للعودة الى الشرعية .

وفيما يتعلق بمشروع القرار (A/34/L.25) الخاص بالتعاون النووى مع جنوب افريقيا ، فبان الكثير من الوفود قد أعربت عن عميق القلق بشأن امكانيات جنوب افريقيا الحصول على قدرة تسليح نووية .

واذا كان تفجير نووى قد أجرى في جنوب الاطلنطي فان ذلك كان من الممكن بطبيعة الحال ، أن يكون مصدر قلق حقيقي لنا . ولكننا لاحظنا انه لم يكن هناك دليل على تجسيد اشارات حكومة الولايات المتحدة عن امكانية حدوث تفجير هناك . ان عددا من الوفود التي استتقت نتائج من الدلائل القليلة الميسرة بان جنوب افريقيا قد فجرت جهازا نوويا ، قد أشارت الى أن حكومتى قد أسهمت من هذا العمل بشكل ما . واننا نرفض اية اشارة او ادعاء بذلك . ولا يمكن أن نتصور اننا كقوة أمينة على معاودة منع الانتشار ، نساعد جنوب افريقيا في صنع أو في الحصول على أسلحة نووية أو غير غير ذلك من الاجهزة النووية المتفجرة ، ونحن لم نعمل ذلك .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/34/L.27 فسوف نضم صوتنا الى الاتفاق العام في الرأى لأننا لا نعترف بسياسة البانتوستانات ، ولكننا على كل حال لا يمكن أن نقبل الآثار التامة المترتبة على الفقرة

السادسة من منطوق مشروع القرار حيث أن حكومتي لن تستخدم أية تدابير تمس الحريات الشخصية أو تحظر الاشخاص والشركات الخاضعين لولاية المملكة المتحدة من التعامل مع البانتوستانات .
وكما فعلنا في الماضي ، فان وفد بلادي سوف يؤيد كذلك الاتفاق العام في الرأي . بشأن مشروع القرار A/34/L.28 الخاص بالمعتقلين السياسيين في جنوب افريقيا ، الا اننا لانقبل الاشارة في الفقرة الخامسة من المنطوق الى مشروعية حكومة جنوب افريقيا او غير ذلك .
ونود كذلك ان نسجل تحفظاتنا بشأن احكام مشروعات القرارات A/34/L.30 و A/34/L.32 و A/34/L.33 التي تدعو الى اتخاذ اجراء من قبل المنظمات الخاصة والصحافة والاذاعة المرئية والشركات الاناعية ، التي تتمتع في بلادي بالاستقلال ولا تخضع لاية رقابة حكومية .
ان المملكة المتحدة ، بينما هي على استعداد للمشاركة في الاتفاق العام في الرأي بشأن مشروع القرار A/34/L.36 المتعلق بالاعلان الخاص بجنوب افريقيا ، لا تلزم نفسها بتأييد أى عنف يرد في الفقرات (١ ، ٢ ، ٣ ، من الاعلان ، ولا نقبل ماطالب به الفقرتان ٤ و ٥ من تدابير تشريعية أو ادارية جديدة ولا تفسر اي صياغة للفقرتين ٣ و ٧ كما يتم استخدامها في مفهوم المادة ٣٩ من الصياغة .

السيد نسيبة (الأردن) (الكلمة بالانكليزية) : في تفسير تصويتنا على مشروعات القرارات المتعددة بشأن الفصل العنصرى المعروضة علينا ، فان وفد بلادي الذى يساندها جميعا بطبيعة الحال ، يشعر بأنها لا تتناول عنصرا أساسيا ووحشيا من عناصر الفصل العنصرى ، الذى مارسه جنوب افريقيا دون أى عقاب .

ان تدفقا متوازنا من المعلومات يستحق تأييدنا لمعرفة الأوجه الكئيبة للفصل العنصرى فسي أسوأ اشكالها . ان هذه مسألة عالمية وتستحق استجابة عالمية لها .
ولا يمكننا الا أن نشعر بالصدمة ازاء برقية نشرتها النيويورك تايمز في ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ عن مراسلها جون ف. برونز تحت عنوان " جنوب افريقيا تخطط لقتلاع قبيلة من ٥٠٠٠ شخص " ان هذه البرقية تشير الى بلدة صغيرة جميلة ، عاش فيها ٥٠٠٠ شخص من السود لأجيال طويلة ، وطبقا لهذه البرقية فانها تضم :

" . . . احدى عشرة مدرسة ، وسبع كنائس ، وعددا من المتاجر العامة ، ومركزا اجتماعيا ، وعيادة ، ولكن . . . حكومة بريتوريا ، حكومة الرجل الابيض ، قد قررت ان هذه المدينة يجب ان تهدم وان شعبها وكله من السود يجب ازالته "

ان هذه الازالة ترجع تخميننا ، الى مرور ثلاثة انهار صغيرة خلال أرضهم .

ان مثل هذه الوحشية تستدعي ادانة قوية من جانب الجمعية العامة حتى ولو كانت جريمة واحدة منعزلة ، ولكنها ليست كذلك . فوفقا لنفس البرقية :

" . . . هناك حوالي مليونين من السود قد تم رحيلهم واعيد تسكينهم من أماكن أخرى في الربع قرن الماضي وذلك بمقتضى سياسة لا تجد لها الا صدى قليلا من الضمير العالمي في الصحافة الغربية "

ووفقا للنظام العنصرى في تلك البلاد ، فان مليوناً آخر من السود يمكن ترحيلهم قبل ان يتم وضع الخطة . فعلى أى اساس يقتلع السكان السود ؟ ان السبب الظاهر هو ماتدعيه الحكومية من " اعتبارات استراتيجية " وهو نفس السبب الذى تثيره اسرائيل لاستمرار اقتلاع الشعب الفلسطينى من دياره خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب مايسميه المستعمرون باجراءات الامن . ان السبب الرئيسى في كلا الحالين ، هو . . .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلب ممثل اسرائيل الكلمة في نقطة نظام .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان الاردن هو احد مقدمي مشروع

القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.37/Add. المعنون " العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا " ، ولهذا لا يحق له أن يعلل تصويته في هذا الصدد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ما لم يوضح ممثل الأردن أنه لا يتحدث بشأن مشروع

هذا القرار فليس له الحق في الكلمة .

ولكن بالطبع هناك عدد من مشروعات القرارات ستصوت الجمعية عليها الآن . ولذلك اطلب من ممثل الاردن أن يؤكد لنا ان تعييلته لتصويته يتعلق بمشروعات أخرى ، لم يشارك وفده فسي تقديمها .

السيد نسيبة (الاردن) (الكلمة بالانكليزية) : في الواقع كنت على وشك أن أقترح اقتراحا محددا غير وارد في أي من المشروعات التي شارك وفد بلادي في تقديمها . ولذلك آمل ألا تقع ضمن مجموعة الاعضاء المستبعدة من الحديث وأن أقدم الاقتراح الذي كنت على وشك أن أعرضه الآن عندما أعطيتني الكلمة ، سيادة الرئيس .

ان السبب الحقيقي في كلا الحالتين ، كما كنت أقول ، هو تمكين المعتمدين الخارجين على القانون ، من اغتصاب الأرض لأنفسهم ونقل السكان الشرعيين منها الى أماكن أخرى قاحلة دون ماء أو أية وسيلة للزرع أو الرعي . ان انعدام الانسانية والطمع المذهلين يفتحان جرحا عميقا في قلوبنا لأن شعبنا قد عرف هذا النوع من التشريد وماذا يعني بالضبط . وهذا ما أود أن أقوله : ان أمل وفد بلادي الحار هو أن يصدر رئيسنا الموقر بمبادرة منه وبموافقة الجمعية العامة بيانا باسم الجمعية يدين الاجراءات السابقة والمنتظرة في جنوب افريقيا ويطلب الفاءها .

ان مثل هذا البيان سيكون تعبيرا عن بالغ القلق الذي تشعر به الجمعية العامة ازاء الاقتلاع والترحيل والمعاناة البدنية والنفسية التي تتعرض لها الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا بشكل مستمر . اننا لن نضطلع بمهمتنا بالشكل المناسب وسنكون غير أمناء لالتزاماتنا الاخلاقية ، ما لم نجعل صوتنا مسموعا . ان الامر يتعلق بضمير البشريه ويجب أن نعلن عنه بصرف النظر عما اذا كانت ستتتم الاستجابة اليه أم لا .

السيد بلوم ، (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : في بياننا خلال النقاش بشأن سياسات الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ، لاحظنا اننا لم نكن نقوم بعملية مداولات ، بل بتعويضات كان لها تأثير ضار على الغرض الذى نرعى اليه من وراء النقاش السنوى للفصل العنصرى وانني اغتنم هذه الفرصة أيضا ، كي أؤكد من جديد موقف اسرائيل ازاء الفصل العنصرى ، والذى يتمثل في رفض قاطع للعنصرية والتمييز العنصرى في جميع اشكاله ، وكذلك رفضنا القاطع لتلك السياسة الخبيثة التي تمد اصبع الاتهام الى اسرائيل بصفة خاصة لقد اصدرنا مـراراً وتكراراً احصائيات دولية رسمية توضح ان حجم تجارة اسرائيل مع جنوب افريقيا لا تتعدى خمسي الواحد في المائة من التجارة الخارجية لجنوب افريقيا وطلبنا ان نرى القرارات الخاصة ، التي تدين الدول المسؤولة عن الـ ٩٩٦ في المائة الباقية من هذه التجارة . وقد ذكرنا ونذكر من جديد امثالنا لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) وقد دحضنا تلك الاكاذيب والتشويهات الواردة في التقرير الخاص للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

ولكن كل ذلك ذهب ادراج الرياح . ان الواقع ينهني الا يتحول الى طقوس مقدسة . وانا لم يكن قد عرض علينا اليوم مشروع قرار خاص يتعلق باسرائيل ، فلقد كان الامر سيصل الى القول بأن هذه السياسة في الماضي كانت موضع خطأ وسوء توجيه . ومن ثم فانه يطلب من الجمعية أن تصوت اليوم على أكاذيب كبيرة اصبحت موضع حرج لهيبة ومكانة المنظمة العالمية .

ان متبني مشروع القرار A/34/L.37 قد وجدوا انه من الملائم ان يففلوا النظر عن رسائل رسمية من حكومتي وردت في وثائق رسمية للأمم المتحدة تدحض تلك الادعاءات الكاذبة ضد اسرائيل وبدلا من ذلك فقد استندوا الى تلك الافتراءات التي ليس لها سند وكذلك الى التقارير الصحفية التكهنية الواردة في التقرير الخاص للجنة الخاصة ولقد بنى مشروع القرار A/34/L.37 على دلائل مسن هذا القبيـل .

ولن اكرر الارقام المتعلقة بالتجارة ان في الامكان الاطلاع عليها من النشرات الدولية الرسمية . ولكن اذا اعتبر هذا " تحالفا " مع الفصل العنصرى الذى نتحدث عنه ، ان فلنطبق على الأقل نفس المعايير على جميع الدول الممثلة هنا ، وان نطلق ان تقريرنا كاملا عن التجارة والاستثمار والسياحة وشراء الذهب وكذلك امدادات البترول لجنوب افريقيا . ان معظم الدول الممثلة

في هذه المنظومة العالمية بما في ذلك العديد من متبني مشروع القرار هذا الذي ينطوي على النفاق ، قد يجدوا أنفسهم أهدافا لقرارات خاصة وبافراد اسراييل في هذا الشأن فان متبني المشروع يحتزمون تغطية هذه القضية وليس التحقيق فيها .

ان ضرورة تكرار هذه الحقائق الواضحة الجلية قد أصبح مهمة تثير الضجر . لقد آن الأوان للقيام بتقييم جدي لذلك قبل ان تنتج عنه اثار ضارة . وعندما تصر بعض الدول على أن تحول النقاش بشأن الفصل العنصرى الى نقاش خاص بالشرق الأوسط ، فانها تنتج فقط في أن تبدى احتقارها وعدم اهتمامها بالموضوع الذى له أهمية حيوية لافريقيا والعالم أجمع . وحيث أن مشروع القرار A/34/L.37 يتضمن اكانيب محضة فانه ينبغي أن نبحث عن هو الذى يرتكب هذه الأعمال المعادية ضد افريقيا ، ويتبع ذلك المنهج المزدوج الذى تحدثت عنه والذى أثر على الحملة الدولية ضد المنصرية والتمييز العنصرى .

فلا التقرير الخاص ولا البيانات التي أدلى بها بعض الممثلين احتوت على ذكر لرسائل وفد بلادى لمجلس الأمن أو ردها على تلك الاستجابات الخاصة باللجنة الخاصة والتي توضح ادعاءان اسراييل التام لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) . ان مقرر اللجنة الخاصة بحذف هذه الوثائق الرسمية ذات الصلة يوضح بجلاء الافتقار الى النزاهة التي يجب ان يتسم بها واضعوا هذه التقارير . علاوة على ذلك فلا يمكن انكار حق اسراييل في الاستماع الى رأيها في هذه الجمعية . الا أن متبني مشروع القرار انكروا أيضا على اسراييل حقها في أن تدلي برأيها وهذا يتضح من مشروع القرار A/34/L.37 المأرون علينا الآن الذى تم اعداده حتى قبل أن تدلي اسراييل ببياناتها أمام الجمعية حول هذا البند من جدول الأعمال . ان مشروع القرار هذا بدلا من أن يحقق توافق الآراء العالمي نجح في اثاره الانقسام والتفرقة . لقد أشير الى اسراييل وحدها باعتبارها الدولة الوحيدة في العالم التي ينبغي ان تكون موضع شجب في قرار خاص يقوم على اساس اكانيب واضحة . ومن هنا فان وفد بلادى لن يشارك في التصويت على هذا البند . انني اطلب ان يسجل في المحضر الحرفي عدم اشتراكنا في التصويت على هذا البند ، واننا نتخذ هذا الموقف لكي نصرب عن مقتنا وكراهيتنا لهذا الاسفاف في المناقشة بأكملها .

السيد باستينن (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : انني أتحدث باسم دول الشمال

الخمسة : الدانمرك ، وفنلندا ، وايسلندا ، والنرويج ، والسويد .

ان اداة ورفض الفصل العنصرى المستمر للدول الشمالية ورفضها لكل أشكال التفرقة العنصرية معروف وقديم ، وهو يقوم على أساس المفاهيم الشمالية التقليدية للعدالة والحرية وعلى أساس ايماننا بالمساواة وكرامة كل البشر ان التزامنا بهذه الاهداف مثبت ايضا مساعدة الانسانية المستمرة لضحايا الفصل العنصرى .

لذلك فان دول الشمال سوف تصوت مرة اخرى مؤيدة لاغلب المشروعات التي سيتم التصويت عليها بعد قليل ونظرا لهذا الموقف المبدئي لبلادنا فاننا نأسف لانه لن يمكننا ان نؤيد كـالـ القرارات ، لأن بعضها يخلق بالنسبة لنا بعض المصاعب الخطيرة . ان بعض هذه المصاعب يتعلق بالمبادئ والبعض الآخر يوجد في قرارات متعددة ، ولذلك فاني سوف اشرح الاسباب التي تدعو الى خلق هذه المصاعب في عبارات عامة .

أولا ، ان دول الشمال تعتبر العالمية من المبادئ الاساسية لهذه المنظومة ، ولهذا فانه لا يمكننا ان نقبل أية صيغة تضع هذا المبدأ موضع الشك بطريقة او بأخرى .
ثانيا ، لقد أنشئت الأمم المتحدة لتشجيع الحلول السلمية للمشكلات الدولية ، لذلك فانه لا يمكننا ان نصادق على مساندة الأمم المتحدة للمنضال المسلح .

ثالثا ، ان الوضع في جنوب افريقيا يترتب على نظام الفصل العنصرى ، وهو نظام قمـع واضطهاد ، ونحن لا نتصوره كحالة من حالات تصفية الاستعمار ، وبالتالي لا يمكننا ان نقبل صيغ تدعو الى فهمه على هذا النحو .

رابعا ، بسبب التزام البلدان الشمالية العازم بأحكام الميثاق ، فاننا نحفظ ، بشكل عام ، بموقفنا فيما يتعلق بصياغات لا تأخذ في اعتبارها أن مجلس الأمن وحده هو الذى يستطيع اتخاذ مقررات ملزمة للدول الاعضاء .

خامسا ، تأسف البلدان الشمالية للإشارة غير المناسبة الى بلدان بعينها في وضع لا يمكن فيه الا لعمل دولي متفق عليه أن يؤتي بشمار .

سادسا ، ان تنفيذ بعض القرارات يؤثر على الحقوق والحريات الدستورية لمواطني بلدان الشمال والمنظمات الخاصة .

وأخيرا ، ينبغي علينا أن نعبر عن قلقنا المتزايد ازاء الاتجاه لادراج عناصر مختلف عليها في القرارات الخاصة بالفصل العنصرى . وبدلا من دعم النضال ضد الفصل العنصرى ، فان هذا الاتجاه قد يعرض للتآكل التأييد الدولي الموسع والمطلوب .

هذه هي الاعتبارات التي تقوم عليها أغلب تحفظاتنا . وهي تنطبق بشكل خاص على مشروع القرار (A/34/L.21) المتعلق بالوضع في جنوب افريقيا . وفي الحقيقة ، فاني لن أكون صريحا بما يكفي اذا لم أعترف بأن البلدان الشمالية كانت على وشك أن تصوت ضده . ويتحدد أكثر ، فان لدينا تحفظات قوية بصفة خاصة بشأن مشروع القرار (A/34/L.21) بالنسبة للفقرات ٣ و ٨ و ٩ من المنطوق . وبالنسبة لمشروع القرار (A/34/L.26) المتعلق بحظر النفط ، فاننا نرى أن الفقرة ٤ من المنطوق يجب أن ينظر اليها على أنها امتداد للفقرة ٣ من المنطوق ، أى أن تكون موضع مقرر من مجلس الأمن . ان الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المنطوق يمكن - في عدة حالات - أن تنفذ من قبل البلدان الشمالية فقط على أساس مثل هذا المقرر .

وبالنسبة لمشروع القرار (A/34/L.28) المتعلق بالمسجونين السياسيين في جنوب افريقيا ، فان تصويتنا الايجابي يجب ألا يعتبر تنازلا عن موقفنا المتعلق بتطبيق حالة أسرى الحرب طبقا لاتفاقات جنيف ذات الصلة . وفي هذا الصدد ، فان لدى تعليقات ، نيابة عن البلدان الشمالية الخمس ، بأن أعرب عن صدمتنا العميقة وغضبنا ازاء الأحكام المتشددة للغاية التي حكم بها على ١٢ عضوا في المؤتمر الوطني الأفريقي في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر في بيتسبرغ في افريقيا الجنوبية . ان حكم الاعدام الصادر ضد السيد جيمس دانيل مانجي والاحكام الأخرى ضد زملائه

الأحد عشر التي تتضمن السجن مددا تتراوح بين ١٤ و ١٩ عاما ، يجب النظر اليها على أنها نتيجة مأساوية أخرى لسياسات الفصل العنصرى لجنوب افريقيا . ونيابة عن حكومات البلدان الشمالية الخمسة أوجه نداء عاجلا الى سلطات جنوب افريقيا لتتخذ حياة السيد جيمس دانييل مانجي وأن تعيد النظر في الأحكام التي صدرت ضد المتهمين الآخرين .

وانتقل بعد ذلك الى مشروع القرار A/34/L.32 المتعلق بدور وسائل الاتصال في العمل الدولي ضد الفصل العنصرى . ان البلدان الشمالية لم يكن في استطاعتها أن تصوت تأييدا للقرار ، بالرغم من تأييدنا الأكبر نشر ممكن للمعلومات حول أهمية محاربة الفصل العنصرى . وما قلته من لحنات بشأن التحفظات التي تدعونا اليها الحريات الدستورية للمواطنين الشماليين تنطبق بشكل خاص على هذا القرار . والواقع ، أن صياغة الفقرات القليلة الأولى من المنطوق تعني اعتداء على حرية الصحافة ، وهي مقدسة بالنسبة لنا ، ولهذه الاسباب فان بعض البلدان الشمالية الخمسة قد فكرت بجدية في أن تصوت سلبيا .

وفيما يتعلق بمشروع القرار (A/34/L.35) الذى يتناول الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية ، فان حكومات البلدان الشمالية تؤيد الأهداف العامة للاعلان الدولى لمنهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية . ومع ذلك ، فاننا نود أن نشير - كما فعلنا في مناسبات سابقة - الى أن المنظمات الرياضية في البلدان الشمالية هي مؤسسات خاصة . وبينما - في بعض البلدان الشمالية - يمكن للسلطات أن تقترح على هذه المنظمات أن تعمل بطريقة معينة ، فان المنظمات حرة فسي أن تقبل تلك النصيحة أو أن ترفضها .

لقد صوتت كل البلدان الشمالية ضد القرار الخاص بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، حيث أننا نعتبر - كما قلنا من قبل - أنه من غير المناسب أن نشير بشكل منفرد الى دولة بعينها فسي هذا الصدد .

وختاما ، أود أن أشير الى أن البلدان الشمالية سوف تؤيد أغلب القرارات وتبنت بعضها . وهذا يتمشى مع معارضتنا المستمرة لنظام الفصل العنصرى في كل اشكاله وتمبيراته . ان التزامنا بالمحاربة النشطة لشروع الفصل العنصرى من خلال الأمم المتحدة مازال حازما .

السيد تلو (بوتسوانا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدى سوف يصوت مؤيدا لجميع مشروعات القرارات الخاصة بالفصل العنصرى ، ما عدا تلك المتعلقة بفرض عقوبات على جنوب افريقيا .
 اننا - بالطبع - لسنا ضد فرض العقوبات ، لأننا نعرف هدفها الحقيقي ، ونحن نؤيد ذلك الهدف . ان امتناعنا عن التصويت يقوم على أساس وحيد فقط على موقفنا الجغرافى الفريد فى مواجهة دولة الفصل العنصرى . ان هذا الوضع يجعل بقاءنا الاقصادى خطيرا للغاية . وللهذا السبب وحده فاننا لا نستطيع أن نؤيد جميع مشروعات القرارات .
 وطبقا لذلك ، فاننا سوف نسجل امتناعنا عن التصويت على مشروعات القرارات التالية :

(A/34/L.21) و (L.23) و (L.26) .

ان تأييدنا لحركات التحرير لا يتأثر - بالطبع - بامتناعنا عن التصويت . اننا ما زلنا حازمين ، كما كنا دائما ، فى تأييدنا لقضية اخواننا فى جنوب افريقيا ، وهم يستطيعون أن يعتمدوا دائما على تأييدنا .

السيد فيرتر (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : اننا نود أن نشير الى مشروع القرار (A/34/L.27) بشأن العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا . اننا لا نتفق مع المعيار الانتقائى المستخدم فى هذا المشروع .
 ولأسباب مشابهة ، ودون أن ينتقص ذلك من تأييدنا لكل مشروعات القرارات الأخرى ، فاننا نود أن نتحفظ بشأن ذكر بلدان معينة فى النصوص المختلفة التى سوف نصوت عليها . وفى رأينا أن تعداد بلدان بأسمائها ، اضافة الى أنه يشكل تفرقة غير عادلة ، فانه يضر بالتأييد وبالتالى بفعالية مقررات هذه الجمعية .

وكذلك ، فاننا نود أن نعرب عن تحفظاتنا حول الفقرات التالية من مشروعات القرارات :

أولا ، لدينا تحفظات حول الاشارة الى النضال المسلح فى الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار (A/34/L.21) المعنون "الوضع فى جنوب افريقيا" ، حيث أن ذلك يمثل تأييدا لوسائل

عمل لا ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة . ان تحفظاتنا تنطبق أيضا على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار (A/34/L.36/Rev.1) المعنون " اعلان حول اجنوب افريقيا " . وبالإضافة الى ذلك ، فاننا نود أن نوضح بجلاء تام أننا نرى أن تنفيذ التدابير المقترحة في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار (A/34/L.21) لا يمكن أن تطلب من الحكومات حتى يقوم مجلس الأمن - وهو فقط الجهاز الذي يمكن أن يفرض عقوبات اجبارية ضد دولة ما ، باعتماد القرارات ذات الصلة . وكذلك ، فاننا نود أن نحتفظ بموقفنا بشأن الفقرة ٢ (ج) من منطوق مشروع القرار (A/34/L.24/Rev.1) المعنون " حظر تصدير السلاح لجنوب افريقيا " ، حيث أن حالات التعاون مع بريتوريا هي حالات ليست بالضرورة ضمن هذه الفئة .

واخيرا نود ان نتحفظ فيما يتعلق بالفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة الرابعة من منطوق مشروع القرار A/34/L.28 المتعلق بالمسجونين السياسيين في جنوب افريقيا . ان الارجننتين قد امتنعت عن التصويت على المادة ٤٤ من البروتوكول الاضافي الأول لبروتوكولات جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن المقاتلين والمسجونين السياسيين ، خاصة وان البروتوكول في حد ذاته ما زال موضع دراسة من جانب سلطاتنا .

السيد ايرالب (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد تركيا قد صوت لصالح جميع القرارات المتعلقة بالبند ٢٨ من جدول الاعمال والمعنون " سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " ، باستثناء اثنين ، الواردين في الوثيقتين A/34/L.21 بشأن " الموقف في جنوب افريقيا " و A/34/L.25/Rev.1 بشأن " التعاون النووى مع جنوب افريقيا " وقد امتنعنا عن التصويت بالنسبة اليهما .

ان آراءنا بشأن هذا البند من جدول الاعمال قد فسرناها ، بالتفصيل ، في هذه الجمعية في ٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ . وعليه ، فان تأييدنا لهذه القرارات هو انعكاس لمعارضتنا الدائمة لتلك السياسات المخزية واللاانسانية التي يمارسها الفصل العنصرى وكذلك لا عترافنا الواضح بضرورة اتخاذ تدابير فعالة الزامية ضد حكومة جنوب افريقيا بسبب هذه السياسات .

ومع ذلك ، يود وفد بلادى ان يسجل اننا لا نشعر بالسرور ازاء صياغة وطبيعة بعض هذه القرارات . علاوة على ذلك ، فاننا لسنا على اقتناع فائنا نخدم او في الامكان خدمة أى هدف مفيد باختيار بعض البلدان بالاسم ، من بين البلدان الاخرى التي تنتهج سياسات شبيهة تتنافى مع قرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد .

ان الحقيقة اننا على وشك الامتناع عن التصويت على القرارات التي ذكرتها ينهق من الحقيقة اننا نرفض ، من ناحية المبدأ ، ممارسة اختيار اسماء بلدان على أساس انتقائي ، وينبغي ، بناء عليه ، ان يفسر تصويتنا في هذا السياق .

ان الفقرة التاسعة من منطوق القرار A/34/L.21 والفقرة الثانية من منطوق القرار L/25/Rev.1 تتضمنان مثل هذه الصيغة وتعميمات شاملة . والواقع انه لولا هذه الصياغة في هذه الفقرات من المنطوق ، لكان وفد بلادى قد صوت لصالح هذه القرارات ايضا .

وبالنسبة للمفردة (١) من منطوق القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.21، فيما يتعلق بالموقف في جنوب افريقيا ، والذي سوف نمتنع عن التصويت عليه ، اود ان اذكر بأن وفد تركيا قد صوت لصالح مشروع الاتفاقية الخاصة بقمع جريمة الفصل العنصرى ومعاينة مرتكبيها خلال اعتمادها في الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة . ومع ذلك ، فان وفد بلادى في بيان ادلى به في ذلك الوقت قد اشار الى المشاكل القانونية الحقيقية التي فرضها مشروع الاتفاقية . ان بعض احكام الاتفاقية لا تتماشى مع النظام القانونى القومى . ان موقف حكومة تركيا لا يزال بدون تغيير اذ ان هذه الاتفاقية . وبالنسبة للمقرر الوارد في الوثيقة A/34/L.32 بشأن دور وسائل اتصال الجماهير بشأن الاجراءات الدولية ضد الفصل العنصرى ، فاننا سوف نؤيده ، رغم بعض الصعوبات الدستورية التي يسببها لنا . وان حرية الصحافة هي أحد الاحكام الاساسية في النظام الدستورى التركى . وحيث ان هذه هي الحالة فسوف نصوت مع ذلك لصالح القرار لاننا نفسر القوة الدافعة الاساسية له كعمل ممكن وفعال ضد الفصل العنصرى ، ذلك العمل الذى نؤيده تماما .

السيد مالينجا (سوازيلند) (الكلمة بالانكليزية) : بسبب الصلات التاريخية

والصرفية والجغرافية القوية بين شعبنا وشعب الجنوب الافريقى ، لاسيما في جنوب افريقيا ، فان سوازيلند تؤيد بحاطفة مكثفة تحريرها . ونود ان نراه مستقلا تماما ، وننتطلع الى اليوم الذى يكون فيه مشتركا معنا جميعا هنا ، متمتعا بحقه غير القابل للتصرف في تحديد مصير وطنه .

لذلك فاننا سوف نصوت لصالح كل القرارات التي امامنا تقريبا . ومع ذلك ، بسبب قربنا

الذى يعرضنا للتأثر اقتصاديا فان سوازيلند لديها صعوبة في تأييد الطلب بفرض عقوبات الزامية ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .

لهذا السبب أساسا فاننا نرى أنفسنا في موقف مضطرب فيه الى الامتناع عن التصويت على

مشروعى القرارين A/34/L.21/Rev.1 و A/34/23 وأخيرا على مشروع القرار A/34/L.26 .

السيد اليوكا (بنما) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بنما سيصوت لصالح جميع

مشاريع القرارات التي قدمت تحت البند ٢٨ من جدول الأعمال حول " سياسة الفصل العنصرى التي تتبناها حكومة جنوب افريقيا " .

ومع ذلك ، نود ان نسجل تحفظا وهو ان بلادى لا تؤيد اختيار اسماء محددة ، كما

هو الحال في الفقرة التاسعة من منطوق مشروع القرار A/34/L.21 و L.23 و L.26 . ومع ذلك ، مع A/34

الاستثناء سيصوت وفد بلادى لصالح جميع مشاريع القرارات .

السيد بيزا اسكالانتي (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد كوستاريكا سيصوت لصالح مشروع القرار تحت البند ٢٨ من جدول الاعمال بعنوان " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " ، مع الاستثناءات والتحفظات التالية .

فيما يتعلق بمشروع القرار A/34/L.21 ، فاننا نود ان نتحفظ بشكل واضح على الفقرة ١٣ من الديباجة والفقرة التاسعة من المنطوق لانهما تختاران بلدانا بذاتها ولا تذكران شيئا عن بلدان اخرى تتعاون ايضا مع نظام جنوب افريقيا ، ليس فقط بلدانا في اوروبا الغربية والولايات المتحدة ، ولكن بلدانا عموما في جميع القارات بمذاهب مختلفة .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/34/L.37 ، فان وفد بلادى سيمتنع اولا لأن مشروع القرار يشير عموما الى نفس الموضوع ، وثانيا لان اسرائيل مذكورة مرة اخرى واننا نعتقد ان الدول الاخرى التي تتعاون سياسيا وعسكريا ونوويا واقتصاديا مع جنوب افريقيا باعتبارها مذنبه للمتعاون مع هذا النظام .

وفيما يتعلق بمشروع القرارين A/34/L.29/Rev.1 و A/34/L.30/Rev.1 ، فاننا نود ان نتحفظ بشكل واضح - وابو اننا سنصوت لصالحهما - على الفقرة الرابعة من منطوق القرار الاول وعلى الفقرة الاحدى عشرة من منطوق القرار الثانى حيث اننا نعتبر انه من الخطر ان تمويل الأمم المتحدة دوائر في نيويورك لمنظمات وكيانات معينة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أبلغ الجمعية انه بالإضافة الى الدول المتبنية لمشاريع القرارات ، فان الدول الآتية قد قررت الانضمام الى الذين تبنوا مشاريع القرارات المطروحة علينا وهي :

A/34/L.22	: بربادوس ، وساحل العاج
A/34/L.23	: الرأس الأخضر
A/34/L.24/Rev.1	: بلغاريا ، وبولندا
A/34/L.27	: ساحل العاج
A/34/L.28	: ساحل العاج
A/34/L.29/Rev.1	: بربادوس
A/34/L.30	: ساحل العاج
A/34/L.31	: ساحل العاج
A/34/L.32/Rev.1	: بربادوس
A/34/L.34/Rev.1	: بربادوس
A/34/L.35	: بربادوس ، وجامايكا
A/34/L.36/Rev.1	: ساحل العاج
A/34/L.39	: بربادوس ، والمغرب

أعالي الكلمة الآن للسيد منوب الولايات المتحدة للتحدث في نقطة نظامية .

السيد نفي (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى يطالب تصويتا على صياغة الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/34/L.29/Rev.1 والفقرة ١١ من منطوق مشروع القرار A/34/L.34/Rev.1 . واننا نعتقد انه ليس من الحكمة وليس من المنطق بالنسبة للولايات المتحدة أن تقدم تأييدا ماليا للمنظمات التي تهدف الى الاطاحة بحكومة لدولة عضو في الأمم المتحدة اننا نحث الدول الاعضاء على أن تنبذ وترفض الصياغة الواردة في الفقرة ٤ من المنطوق في مشروع القرار A/34/L.29/Rev.1 ، والفقرة ١١ من المنطوق في مشروع القرار A/34/L.34/Rev.1 .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية العامة الآن قرارا بشأن مشروع القرارات المختلفة المطروحة علينا . ان الآثار المالية المترتبة على تقرير اللجنة الخامسة وارادة فسي الوثيقة A/34/822 .

سوف ننتقل أولا الى مشروع القرار A/34/L.21 المعنون "سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" . ان وفد السنغال طلب تصويتا منفصلا على الفقرة ٩ من مداولق مشروع القرار A/34/L.21 ، وسوف تجرى الجمعية التصويت الأول على الفقرة ٩ من ذلك القرار . طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، فانا ، فرينادا ، فينيا ، فينيا - بيساو ، فيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايران ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، موريتانيا ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، باكستان ، بولندا ، قطر ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوفوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بلجيكا ، كندا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،

نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .
الممتنعون : الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
 شيلي ، كولومبيا ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،
 السلفادور ، فيجي ، فابون ، فامبيا ، فواتيمالا ، الهند ، اندونيسيا ،
 لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريشيوس ،
 المكسيك ، نيبال ، النيجر ، بنما ، بابوا فينيا الجديدة ، بيرو ،
 الفلبين ، رواندا ، ساموا ، السنغال ، سنغافورة ، اسبانيا ، سرى لانكا ،
 سوازيلند ، تايلند ، توفو ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، فولتا العليا ،
 اوروفواي ، زانير .

اعتمدت الفقرة ٩ من مشروع القرار بأغلبية ٦٧ صوتا مقابل ٢٥ صوتا وامتناع

٤٥ عن التصويت . *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى التصويت على مشروع القرار A/34/L.21

ككل ومشروع القرار معنون " الحالة في جنوب افريقيا " .

دالب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بنين ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ،

بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس

الأخضر ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ،

قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،

جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فينيا

الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

* ثم أبلغ وفد المكسيك الامة انه كان ينوى التصويت مؤيدا ، وكذلك أبلغ وفد بنغلاديش

وجامايكا الامة انهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت .

غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هونغاريــــــــا ،
 الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ،
 الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
 لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ،
 مالي ، مالطة ، مورتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،
 بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،
 رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،
 السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، الصومال ، سرى لانكا ، سورينام ،
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوفوسالافيا ،
 زائير ، زامبيا .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ،
 ايرلندا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : النمسا ، جزر البهاما ، بوتسوانا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ،
 فنلندا ، فابون ، اليونان ، فواتيمالا ، ايسلندا ، اليابان ، ليسوتو ،
 نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سنغافورة ، اسبانيا ، سوازيلند ،
 السويد ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، اوروقواي .

اعتمد مشروع القرار في مجموعه بأغلبية ١٠٩ صوتا مقابل ١٢ وامتناع ٢١ عن التصويت . (قرار

٩٣ / ٣٤ أ لث) *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تنتقل الان الى مشروع القرار A/34/L.22 والمعنون

* ثم أبلغ وفد السودان الامانة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .

" صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا " هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة على استعداد
لاعتقاد مشروع هذا القرار دون تصويت ؟
اعتمد مشروع القرار A/34/L.22 (قرار ٣٤ / ١٣ باء)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تبحث الآن الجمعية مشروع القرار

A/34/L.23 المعنون " المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا "

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ،
البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ،
بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ،
كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا
الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية
الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فينيا الاستوائية ، اثيوبيا ،
فيجي ، فنلندا ، فابون ، فامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،
فانا ، اليونان ، فرينادا ، فينيا ، فينيا - بيساو ، فيانا ، هايتي ،
هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ،
ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية
الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، مورتانييا ،
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،
النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا
الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ،
سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،
سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،
السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ،

تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العلية ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوفوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، لكسمبرغ ، المملكة

المتحدة لهيرطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بوتسوانا ، فواتيمالا ، هندوراس ، ايطاليا ، اليابان ،

هولندا ، نيوزيلندا ، البرتغال ، اسبانيا ، سوازيلند .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل ٧ وامتناع ١٢ عن التصويت

(قرار ١٣/٣٤ جيم)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف ننتقل الآن الى مشروع القرار A/34/L.24/Rev.1

المعنون " حظر توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا " والرح مشروع هذا القرار للتصويت .

طالب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ،

النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنين ،

بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ،

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ،

شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،

تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،

جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فينييا

الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فابون ، فامبيا ، الجمهورية

الديمقراطية الالمانية ، فانا ، اليونان ، فرينادا ، فينيا ، فينييا

بيساو ، فيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ،

اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ،
اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ،
ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ،
المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،
نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سامرا ، سان تومي
وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ،
تونس ، تركيا ، اوفندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا الحلييا ،
اوروفواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوفوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات
المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية المانيا الاتحادية ،
فواتيمالا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، البرتغال ، اسبانيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٢ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ٩ عن

التصويت (قرار ٣٤ / ٩٣ دال)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تصوت الجمعية الآن على مشروع القرار

- (A/34/L.25/Rev.1) المعلنون "التعاون النووي مع جنوب افريقيا" .
 طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ،
 جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،
 بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا
 الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ،
 كوستاريكا ، كندا ، قبرن ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
 جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ،
 فيجي ، فنلندا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الاسمانية ، غانا ، غرينادا ،
 غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنداريا ، ايسلندا ،
 الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ،
 الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
 ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ،
 مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،
 باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،
 رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،
 السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
 تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية
 السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية
 المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ،
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الدانمرك ، غينيا الاستوائية ،
غابون ، اليونان ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوى ،
هولندا ، نيوزيلندا ، البرتغال ، اسبانيا ، توغو ، تركيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل ٤ أصوات وامتناع ١٨ عضوا عن التصويت

(القرار ١٣/٣٤ هـ ١٩٥٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/34/L.26 المعلنون

” الحظر النفطي ضد جنوب افريقيا ” .

• طلب اجراء تصويت مسجل .

• أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ،
البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ،
بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ،
كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوريا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ،
اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكستادور ،
مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ،
غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا -
بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ،
اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ،
الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ،
ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
مالطة ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،

هولندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ،
 بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
 سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ،
 سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد
 وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
 جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العلييا ،
 اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، لكسمبرغ ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .
الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بوتسوانا ، اليونان ، غواتيمالا ، ايطاليا ، اليابان ،
 ليسوتو ، ملاوي ، نيوزيلندا ، البرتغال ، اسبانيا ، سوازيلند .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل ٧ وامتناع ١٣ عن التصويت .

(القرار ٣٤ / ٣٣ واو)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/34/L.27 المعنون
 "البانتوستانات" . في الماضي كانت هناك قرارات مشابهة تم اعتمادها بتوافق الآراء . فهل لسي
 أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا دون تصويت ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٤ / ٣٣ زاي)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/34/L.28 المعنون
 "المسجونون السياسيون في جنوب افريقيا" . فهل لسي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب أيضا
 في اعتماد مشروع القرار هذا دون تصويت ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٤ / ٣٣ ها٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار (A/34/L.29/Rev.1)

المعنون " تقديم المساعدة الى شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركة تحرره الوطني " .

طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة ٤ من المنطوق .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات

الحرية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .
المعارضون : بلجيكا ، كندا ، كوستاريكا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، لكسمبرغ ، البرتغال ، المملكة المتحدة لهريطانيا الصلحى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، شيلي ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلغادور ، غيبي ، نندا ، نواتيما لا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، اسبانيا ، السويد ، اوروغواى .
اعتمدت الفقرة ٤ من المنطوق بأغلبية (١١١ صوتا مقابل ٩ أصوات وامتناع ٢١ عن التصويت) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تصوت الجمعية الان على مشروع القرار

. ككل (i/34/L.29/Rev.1)

. طلبا اجراء تصويت مسجل .

. أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلغادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ،

ساحل الحاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية
 لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،
 مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيجال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا
 غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
 سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
 تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية
 اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية
 الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فواتشا
 العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،
 زامبيا .

المعارضون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات
 المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، هندوراس ، الكمبرغ ،
 البرتغال .

اعتمد مشروع القرار فى مجموعه بأغلبية ٣٤ صوتا مقابل ٣ وامتنع ٧ عن

التصويت . (القرار ٣٤ / ٣ ط ٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أطرح على التصويت الآن مشروع القرار A/34/L.30

المعنون " نشر المعلومات عن الفصل العنصرى " .

طالب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر اليماما ، البحرين ، بنغالاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بوليفيا ، بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كويا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالدلة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون
المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوفوسالافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات
المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٤٢ (صوتا مقابل لا شيء) وامتناع ٣ عن التصويت . (القرار

٣٤ / ٩٣ يا ٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الى مشروع القرار A/34/L.31 المعلنون " النساء

والاطفال في ظل الفصل العنصرى " .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد مشروع القرار هذا دون تصويت ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٤ / ٣٣ ك ف) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أطرح للتصويت الآن مشروع القرار A/34/L.32/Rev.1

المعلنون " دور وسائل الاتصال الجماهيرى في الجهود الدولية المبنية لمنهضة الفصل العنصرى " .
طلب اجراء تسجيل مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجننتين ، جزر البهاما ،

البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية

السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،

شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،

تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،

الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ،

اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية الصربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية الصربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١٩ عن التصويت . (القرار

(٣/٣٤ ل م)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/34/L.33 الممنون
 " دور المنظمات غير الحكومية في الجهود الدولية الم بذولة لمناهضة الفصل العنصرى " .
 هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد مشروع القرار هذا دون تصويت ؟
 اعتمد مشروع القرار (٣٤ / ٣٣ ميم) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بالنسبة الى بحث مشروع القرار A/34/L.34/Rev.1
 المدرج في برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى فقد أرجئ النظر فيه الى وقت لاحق .

وستشرع الجمعية الآن في التصويت على مشروع القرار A/34/L.35 والمعنون "الفصل العنصرى
في الالعاب الرياضية".
وقد اُلب تصويت مسجل.

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ،
جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،
بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، برما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ،
تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،
تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتسى ،
الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ،
اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا-بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،
هونغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ،
اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ،
ملاي ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،
باكستان ، بنما ، بابواغينيا الجديدة ، بربور ، الفلبين ، هولندا ، قطر ،
رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان توماسي وبرينسيبي ، المملكة العربية
السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ،
سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،

الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبير ، زامبيا ،

المعارضون : لا أحد

المتنعون : بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣١ صوتا مقابل لا شيء* ، وامتناع ١٤ عضوا عن التصويت.

(قرار ٩٣/٣٤ نون) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وستشرع الجمعية الآن في التصويت على مشروع

القرار A/34/L.36/Rev.1 المعلنون " اعلان بشأن جنوب افريقيا " .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تعتمد مشروع القرار دون تصويت ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٩٣/٣٤ سين) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وستشرع الجمعية الآن في التصويت على مشروع

القرار A/34/L.37 المعلنون " العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا " .

وقد طلب تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ،

بوتان ، بربيفيا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، أكوادور ، مصر ، السلفادور ، أثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا-بيساو ، غيانا ، هايتي ،

هنغاريا ، الهند ، أندونيسيا ، ايران ، العراق ، جامايكا ، الاردن ،
كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ،
ليريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ،
النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابواغينيا الجديدة ، بيرو ،
الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان توماس وبرينسيبي ،
المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية
السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكامرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،
زامبيا .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية
المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ،
نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : الارجننتين ، جزر البهاما ، البرازيل ، بورما ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
شيلي ، كوستاريكا ، الجمهورية الدومينيكية ، غينيا الاستوائية ، فيجي ،
اليونان ، غواتيمالا ، ساحل العاج ، اليابان ، ملاوى ، المكسيك ، نيبال ،
البرتغال ، ساموا ، سنغافورة ، تايلند ، اوروغواى .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٢ صوتا مقابل ١٨ وامتناع ٢٢ عن التصويت (قرار ٣٤ / ٩٣ عين)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وأخيرا ، فسوف تشترع الجمعية في التصويت على

مشروع القرار A/34/L.39 المعنون " الاستثمارات في جنوب أفريقيا " .

وقد طلب تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ،
جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ،
بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية
بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ،
كولومبيا ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ،
اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ،
مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية
الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا-بيساو ، غيانا ، هايتي ،
هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ،
ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيا ، الجماهيرية العربية
الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالتة ، موريتانيا ،
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ،
نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ،
بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
ساموا ، سان توميه وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،
السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ،
السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،

الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، ايطاليا ، ليسوتو ، ملاوي ، البرتغال ، أسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١٢ عن التصويت .

(قرار ٩٣ / ٣٤ ف٤) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وسأدعو الآن الممثلين الذين يريدون تعليـل

تصويتهم بعد التصويت .

السيد كيتنج (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : سوف أتحدث نيابة عن الدول الاعضاء

التسع في المجتمع الاوروبي .

ان الدول التسع في بيانها المشترك الذي أدلت به في سياق المداوات بالنسبة للسـي البند ٢٨ قد شجبت سياسة الفصل العنصري دون تحفظ . انه نظام شرير ينتهك الحقوق الأساسية لأغلبية المواطنين في جنوب افريقيا . كما أنه يضر بهؤلاء الذين يفرضون هذا النظام وأولئك الذين يتعرضون له .

ان الدول التسع على اقتناع بأن نظام الفصل العنصري ينبغي أن ينتهي ، وتحت حكومة جنوب افريقيا على أن تقوم بتغييرات سريعة وأساسية في جنوب افريقيا . ان التغيير أمر حتمي ولا مفر منه . ان الدول التسع يحدوها الأمل الخالص في أن حكومة جنوب افريقيا سوف تستجيب لرغبات أغلبية المواطنين والمجتمع الدولي ككل وذلك بوضع حد لسياسة الفصل العنصري قبل أن تضيع فرص التغيير السلمي * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد (بيزا اسكالانتي) .

ان النقاش حول هذا البند قد أظهر المعارضة الاجماعية من قبل هذه الجمعية للفصل العنصرى ، وبينما نشارك في مشاعر الاحباط لوضعي هذه القرارات ، فان الدول التسع تشعر بأنه ينبغي أن يبذل جهد أكبر لاعضاء تعبيري عن الرفض التام لهذه الجمعية لسياسة الفصل العنصرى عن طريق نصوص كان يمكن أن يؤيدها الجميع ، ولكن الدول التسع تأسف لأن تلك العناصر غير الضرورية والمتطرفة قد أدرجت في هذه النصوص .

ان الدول التسع تصر على أنه وفقا لميثاق الامم المتحدة ينبغي احترام توزيع الاختصاصات بين الجمعية العامة ومجلس الامن ، وان الجلسات العامة يجب أن تظل ممثلا للمناقشة بين الدول الاعضاء . ان الدول التسع تواصل تأييدها لأولئك الذين يحاولون جاهدين ، في جنوب افريقيا ، وضع حد سلمي للفصل العنصرى ، وتحقيق الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لجميع الافريقيين في جنوب افريقيا في دولة مستقلة ذات سيادة . ان الدول التسع لا تعتبر أن الموقف في جنوب افريقيا مشكلة تتعلق بتصفية الاستعمار . انها تأمل في انبثاق سريع لنظام في جنوب افريقيا يعكس بحسب مصالح شعب هذه الدولة . وفي الوقت ذاته فان الدول التسع تؤكد من جديد تمسكها بمبدأ عالمية عضوية الامم المتحدة .

ان الدول التسع على وعي بأن الوجود المستمر لسياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يوحى بأن هذه السياسة لن تنتهي الا عن طريق النضال المسلح . ان الدول التسع تعتقد ان الامم المتحدة ملتزمة قبل كل شيء بتشجيع الحلول السلمية ، ومن ثم فانها ستجد تأييدا واضحا لقرارات الجمعية العامة لأن النظام المسلح أمر غير مقبول .

ان الدول التسع تعتقد أن المواقف التي أعربنا عنها آنفا بشأن مبدأ سريان " وضع مساجين الحرب " يتماشى مع اتفاقيات جنيف ذات الصلة . أما فيما يتعلق بشأن موضوع المعتقلين السياسيين في جنوب افريقيا ، فان الدول التسع تود ان تؤكد انها تواصل الضغط على حكومة جنوب افريقيا لكي تفرج دون شرط وبصفة عاجلة عن جميع المعتقلين الذين تم القبض عليهم والذين لا يزالون معتقلين نظرا لرغبتهم في أن يصلوا الى حل سلمي للفصل العنصرى .

ان الدول التسع لا يمكن أن تؤيد طلبا بقطع العلاقات مع جنوب افريقيا . انها تعتقد أن القنوات القائمة للاتصال ينبغي أن تستخدم للتعبير الحر عن الآراء في جميع الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالنسبة الى شعب جنوب افريقيا .

ان الدول التسع ستظل على تمسكها بمبدأ عدم التمييز في الألعاب الاولمبية ، وأنها ترفض ، دون أى تحفظ ، الفصل المنصرى في الرياضة . وأنها تود كذلك أن تشير الى أن الرياضة تنظم على أساس خاص في دولنا . ان المنظمات الرياضية في دولنا على وعي بمعارضة حكوماتنا للانتصارات الرياضية التي تنتهك المبدأ الاولمبي ، ان الدول التسع سوف تواصل العمل في هذا الصدد وفقا لهذا المبدأ .

ان الحقوق الشخصية لمواطنينا في مجال حرية الانتقال ، وفي مجال حرية الاعلام والتعبير ، لا تسمح بفرض أية قيود . ان حكوماتنا لا يمكن أن تؤيد النصوص التي توعي بقيود على هذه الحقوق الأساسية للإنسان . وبصفة خاصة لا يمكن أن تؤيد النصوص التي توعي بأن وسائل الاتصال الجماهيري أو الصحفيين يخضعون الى رقابة حكومية ، ان هذا يوحي بأن هناك علاقة بين الحكومة ووسائل الاتصال الجماهيري لا تتماشى مع الحرية التقليدية للصحافة ووسائل الاعلام في بلادنا .

ان الدول التسع ترفض كل الهجوم التعسفي الذي لا مبرر له على الدول الاعضاء . ان الدول التسع تأسف للأسباب التي أشرنا اليها ، لأنها لن تستطيع أن تؤيد جميع القرارات بشأن هذا الموضوع المطروح على الجمعية . ان الدول التسع تؤكد من جديد الالتزام بمواصلة جهودها لكي تضع حدا لنظام الفصل المنصرى في جنوب افريقيا .

وفي الختام أود أن أبدي ملاحظات بسيطة على تحليل تصويت إيرلندا على مشروعات القرارات السبعة عشر المعروضة أمامنا اليوم . ان وفدي يسره أنه صوت لصالح ١٢ منها . ويأسف لأنه وجد من الضروري أن يمتنع عن التصويت عن ثلاثة ، وكما حدث في العام الماضي ، فإنه قد صوت ضد مشروع قرار لأنه يشكل أسلوبا غير ملائم ، وضد مشروع قرار آخر هو A/34/L.21 الذي لا يحظى بقبول حكومتي .

ان ايرلندا تعتقد أن تغييرات أساسية في جنوب افريقيا واجبة الحدوث على وجه السرعة .
وتواصل ايرلندا الاعتقاد بأن على المجتمع الدولي دورا حيويا عليه أن يلعبه في هذا الصدد ،
وذلك باختيار وتطبيق تدابير ضد جنوب افريقيا على أساس جماعي . ولهذا السبب فقد اشتركت
ايرلندا مرة أخرى في تقديم مشروع القرار A/34/L.39 الذى يدعو مجلس الامن للنظر في فرض حظر على
الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا ، وقد صوتنا لصالح مشروع القرار A/34/L.26 الخاص بفرض
حظر نفطي . وكما أوضحنا في تعليقلنا الوطني للتصويت في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ،
فان عدم قدرة وفد بلادى على تأييد بعض القرارات لا يعتبر منافيا لشجب حكومة ايرلندا لنظام الفصل
العنصرى .

ان لدى حكومة بلادى ، مع ذلك ، عددا من التحفظات بشأن بعض النداءات الخاصة
باتخاذ اجراء نص عليه في مشروعات هذه القرارات . أولا ، تعتقد حكومة بلادى أن هذا العمل من
بعض الدول ، في حالة عدم وجود عقوبات يفرضها مجلس الأمن ، ليس من المحتمل أن يكون فعالا ،
وقد يتعارض في بعض الحالات مع الالتزامات الدولية . ثانيا ، هناك عدد من مشروعات القرارات
يدعو الى اتخاذ اجراء من جانب الحكومات يمكن أن يتجاوز ما هو عادى في مجتمعنا ، وفي بعض
الحالات قد يؤدى الى صعاب قانونية . ثالثا ، تأسف حكومة بلادى لأن بعض مشروعات القرارات
لا تميز بين التدابير الشاملة والانتقائية .

ان الاسباب التي دعنا الى هذه التحفظات بشأن مشروع القرار A/34/L.21 قد اتضح
بالفعل في البيان الذى أدليت به نيابة عن الدول التسع وبصفة خاصة ، فان حكومة بلادى لا يمكن
أن تقبل ذلك الشجب العشوائي لعدد كبير من الدول الاعضاء على أسس غير محددة وواسعة
النطاق ، وبالإضافة الى ذلك ، فان حكومة بلادى ترى أن تأييد الجمعية العامة للنضال المسلح
قد اتضح في العام الماضي . وفيما يتعلق بمشروع القرار A/34/L.25 الخاص بالتعاون النووى مع
جنوب افريقيا والذى امتنعت ايرلندا عن التصويت عليه ، فان حكومة بلادى ترغب في أن تؤكد أنها
تتفق تماما مع لب مشروع القرار ، ولكنها امتنعت عن التصويت لأن دولة واحدة على الاقل من الدول
التي ذكرت في الفقرة الثانية من المنطوق قد تكرر ذكرها واتهمت بأنها تواصل التعاون مع جنوب
افريقيا في الامور النووية .

ان حكومة بلادي تود أن تؤكد من جديد تأييدها القاطع لمبدأ عدم التمييز في الألعاب الرياضية . وان حكومة ايرلندا قد أظهرت قلقها بشأن هذا الموضوع عن طريق بيانات واضحة لسياستها وقد نقلناها الى المنظمات الرياضية في ايرلندا . ومؤخرا ، فانها لم تسمح لفريق كرة قدم من جنوب افريقيا بأن يدخل ايرلندا . ان ايرلندا سوف تواصل عملها وفقا لروح الاعلان الخاص بالفصل العنصرى في مجال الرياضة ، ولكننا قد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/34/L.35 حيث ان بعض الاحكام في شأن الاعلان تتعلق بموضوعات تقع في مسؤولية بعض المنظمات في دولتي . وهناك نواح أخرى في الاعلان ، وفي الاتفاقية الخاصة بالفصل العنصرى في الألعاب الرياضية التي تجرى صياغتها ، قد تثير صعابا قانونية في دولتي . وعلى أية حال ، فان حكومة بلادي ما زالت تولي أهمية بالغة بشأن اجراء يتعلق بهذا الموضوع يتخذه المجتمع الدولي .

وقبل أن أختتم ، أود أن أسجل استياء حكومة بلادي لتلك الاحكام الشديدة التي فرضت على ١٢ عضوا من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي في ١٥ تشرين الأول / نوفمبر ، وبصفة خاصة الحكم بالاعدام الذي فرض على جيمس منع . ان حكومة بلادي تحت السلطات في جنوب افريقيا على أن تراجع هذه الاحكام لا سيما الحكم بالاعدام الذي فرض على جيمس منع .

السيد غويريرو (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفد بلادي أن يطلع

تصويته على مشروعات القرارات A/34/L.21 و L.26 و L.36/Rev.1 .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/34/L.21 بشأن الوضع في جنوب افريقيا ، فان وفد البرازيل قد صوت تأييدا لمشروع هذا القرار كتعبير عن تأييده التام للجهود الدولية من أجل تصفية الفصل العنصرى . ومع ذلك ، فان لدينا تحفظات فيما يتعلق ببعض النقاط التي قد تبدو مبالغا فيها . وفيما يتعلق بمشروع القرار A/34/L.26 بشأن حظر النفط ، فانه رغم اعتقاد بلادي بأن الموضوع يندرج ضمن ولاية مجلس الأمن ، الا أننا صوتنا تأييدا للمشروع لأننا نؤيد جوهره ومضمونه واهدافه . وفيما يتعلق بمشروع القرار A/34/L.36/Rev.1 المعنون " اعلان بشأن جنوب افريقيا " فان وفد بلادي يعترف تماما بشرعية نضال حركات التحرير في الجنوب الافريقي ، ونود أن نؤكد فهمنا بأن أعمال حركات التحرير هذه ، تتفق مع قواعد القانون الدولي والقواعد المعترف بها بشكل عام من قبل الامم المتحدة .

السيد ليبريت (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : لقد سنحت لوفد بلادى الفرصة أثناء مناقشة هذا البند من جدول الأعمال لكي يذكر بموقف فرنسا من الفصل العنصرى . اننا ندين بلا تحفظ هذا النظام المهين الذى يقوم على التفرقة العنصرية والمخالف للحقوق الأساسية للانسان . ان وفد فرنسا يضم صوته تماما الى البيان الذى ألقته ايرلندا باسم المجموعة الأوروبية ، ونحن أيضا نأسف لادراج عناصر - في بعض مشروعات القرارات - لا تسمح بالتصويت الاجماعي في الجمعية . ولهذا السبب ، فان الوفد الفرنسى قد اضطر الى التصويت سلبيا بشأن بعض هذه المشروعات ، وأن يمتنع عن التصويت على البعض الآخر .

وكذلك فان وفد بلادى قد اضطر الى التصويت ضد مشروع القرار A/34/L.23 الذى يقترح تنظيم مؤتمر دولي بشأن المقويات ضد جنوب افريقيا . ان أحد الشروط الأساسية لفاعلية منظمنا هو - في رأينا - احترام الميثاق ، ولذلك ، فانه من المناسب أن تحترم القواعد فيما يتعلق بولاية الجمعية العامة ومجلس الأمن . ان اختصاصات المجلس لا يمكن أن تعطى بقرار الى جهاز آخر أو الى محفل آخر أو الى مؤتمر دولي .

ان هذه الملاحظة العامة تنطبق على مشروعات قرارات أخرى وخاصة ذلك الوارد في الوثيقة A/34/L.26 الذى يقترح فرض حظر نفطي .

ان مشروع القرار A/34/L.24 بشأن حظر توريد السلاح الى جنوب افريقيا الذى يطالب بوضع حد لكل تعاون نووى مع ذلك البلد ، سيؤدى الى الغاء كل تمييز نراه أساسيا في هذا المجال بين التعاون في الاغراض المدنية والسلمية والتعاون في الاغراض العسكرية . ولقد عرض وفد بلادى هنا منذ عدة أيام النتائج التي قد يؤدى اليها مثل هذا اللبس . ان هذا القرار سيضع موضع السؤال ، كل نظام الضمانات ضد منع الانتشار وسيصني الاحتفاظ للدول النووية وحدها باستخدام الطاقة الكهربائية النووية .

ان لجنة تابعة لمجلس الامن قد أنشئت لمتابعة تطبيق القرار ٤١٨ (١٩٧٧) الصادر عن المجلس بشأن حظر توريد السلاح السوفيتي لجنوب افريقيا ، وان وفد بلادى الذى يشهد بترك بنشاط في أعمال تلك اللجنة ، قد ذكر عدة مرات بأن فرنسا

تحتزم بحزم هذا الحظر ، ولذلك ، فإنها لاتفهم أن يعهد الى جهاز جديد بجزء من الاختصاصات التي تمارسها اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن خصيصا للاضطلاع بهذا العمل .

ان مشروع القرار A/34/L.25 يتعلق مباشرة بالتعاون النووى مع جنوب افريقيا ، وهو يتضمن نفس الاخطاء في نظريته العامة الى المشكلة ، ونفس هذه الاخطار وردت في مشروع القرار A/34/L.24 .

ومن جانب آخر ، فهو يدعو الى الفهم بأن بعض البلدان التي ذكرت اسماؤها تعطي المعونة لجنوب افريقيا في المجال النووى . وان هذا الاتهام الضمني مخالف للحقيقة . وأود أن أذكّر بالتصريحات المتكررة للسلطات الفرنسية التي تشهد بأنها تعارض تماما انتاج جنوب افريقيا للأسلحة النووية واختبارها . ان المبادرات المختلفة التي اتخذتها حكومة بلادى في هذا الصدد ، توضح بشكل كاف أن نواياها لا يمكن الشك فيها .

أن بلادى توضع أيضا موضع المسألة دون مبرر في مشروعات قرارات اخرى كما ورد في الوثيقة A/34/L.21 المتعلقة بالموضع في جنوب افريقيا . ولم يكن امام وفد بلادى خيار آخر الا التصويت ضد هذه النصوص .

وبشكل عام ، فاننا لا نعتقد ان عزلا تاما لجنوب افريقيا ، وبصفة خاصة في النطاق الاقتصادى سيؤدى الى النتائج التي نتوقعها بعض الوفود لمحاربة الفصل العنصرى بشكل فعال . وفي الحقيقة ، فان مثل هذا "الحجر الصحي" سيزيد من المصاعب التي تتعرض لها الأغلبية الساحقة لسكان جنوب افريقيا ، وسيدعم في البلاد موقف اولئك الذين يعارضون بشكل لا هوادة فيه كل تغيير . وبالتالي ، فانه لا يمكننا ان نوافق على الأحكام التي تقول بذلك ، كذلك الواردة بشكل خاص في مشروع القرار A/34/L.26 بشأن الخطر البترولي .

وبسبب اضافة مادة الى النص المقترح في الاصل تهدف الى ان تأخذ ميزانية الأمم المتحدة على عاتقها تمويل حركات التحرير ، فلقد وجدنا انفسنا مضطرين للتصويت ضد مشروع القرار A/34/L.29/Rev.1 والذي يتعلق بالمعونة للشعب المقهور في جنوب افريقيا وحركة تحريره . وانسني اود ان أضيف الآتي : اذا ما كانت بلدى توافق على الاشتراك في الجهد الدولى لى الطابع الانسانى لمساعدة ضحايا الفصل العنصرى ، فان الوفد الفرنسى يرى بشكل عام ان صياغة مشروع القرار تتعدى هذا الهدف وتشوه طابع المعونة ان تمدد الى مجالات غريبة منها .

ولقد كان وفد بلادى سيصوت في صالح بعض مشروعات القرارات ، لو لم تكن تتضمن بعض العناصر التي أدت بنا الى الامتناع عن التصويت . ان تمسك بلادى بحرية انتقال الافراد والسلع والأفكار ، يجعلنا نعبر عن تحفظاتنا فيما يتعلق بمشروعي القرارين A/34/L.30 المتعلق بتوزيع المعلومات بشأن الفصل العنصرى و A/34/L.32/Rev.1 المتعلق بدور وسائل الاعلام . ان هذه النصوص تستند الى فلسفة لا نوافق عليها . ان الحرية التي تتمتع بها وسائل الاعلام في فرنسا لا تمنعنا — بل بالعكس — من نشر المعلومات المتاحة وبشكل خاص المواقف التي تتخذها سلطات بلادى وبلاد اخرى والتي تكشف الطابع غير المقبول لنظام الفصل العنصرى .

ومن المؤسف ان غموضا في الصياغة يلقي ببعض الشكوك حول معنى مشروع القرار A/34/L.36/Rev.1 ان وفد بلادى يكرره ، لا يمكنه ان يعترف بالمشروعية الا لاساليب الكفاح ذات الطابع السلمى ، وهو يعبر كذلك عن تحفظه الكامل ازاء استخدام عبارات يمكن ان تفسر على انها تنطبق على حالة

تدرج في اطار الباب السابع من الميثاق . ان الالتزامات التي تبين من هذا النص وبصفة خاصة في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ ذات طابع عام مما يضر بفاعليتها ، ونحن نرى أنه لا يمكن ان تلتزم الدول بهما الا اذا كان تطبيقها ممكنا الى الحد المعقول ، والا اذا كانت متفقة مع النظام القانوني لكل منها . وبالنسبة لفرنسا فاني اود ان أشير بشكل خاص الى حرية انتقال الاشخاص واستقلال وسائل الاعلام . ومع ذلك ، فان الوفد الفرنسي قد رأى أنه ليس هناك ما يحول بينه وبين السير مع الاتفاق العام في الرأي .

وقد اتخذت بلادى نفس الموقف من مشروع القرار A/34/L.28 المتعلق بالمسجونين السياسيين في جنوب افريقيا . ونود ان نذكر في هذا الصدد ، بأن السلطات الفرنسية لم توقع على البروتوكول رقم ١ الملحق باتفاقيات جنيف ، لانها اعلنت عند اعتمادها انها لا تعتبر نفسها ملتزمة باحكامه . وهذا يوصلني الى ختام بياني .

لقد صوتنا تأييدا لمشروعات القرارات : A/34/L.22 المتعلقة بصندوق الائتمان الخاص و A/34/L.27 المتعلق بالبانانتوستانات و A/34/L.31 المتعلق بالنساء والاطفال في ظل نظام الفصل العنصرى و A/34/L.33 المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية . ولكن هذا لا يعني اننا يمكننا ان نضم الى مجموع الاحكام الواردة في هذه النصوص ، حتى لو كنا نشعر بالتضامن مع الروح التي دفعت اليها وبشكل خاص فان تصويتنا على مشروع القرار A/34/L.31 لا يمكن ان يفسر على أنه قبول لجميع النتائج وتوصيات الندوة الدولية بشأن الاطفال في ظل الفصل العنصرى . كذلك فيما يتعلق بمشروع القرار A/34/L.33 فان بلادى يذكر بأن المنظمات غير الحكومية هي منظمات مستقلة تماما عن الدولة في النظام القانوني الفرنسي .

اما عن مشروع القرار A/34/L.27 فانه يشير كذلك تحفظات بسبب المصائب التي يثيرها تطبيقه وبصفة خاصة الفقرة ٦ من المنطوق في بلد تسود فيه حرية تداول المعلومات . وبهذه الاشارة ، فاننا نكرر معارضتنا الكاملة لسياسة البانانتوستانات ونحن لا نعترف بهذه الكيانات المصطنعة ، ونرفض أى تعامل رسمي معها .

وختاماً ، فاني اود ان اكرر الأهمية التي توليها فرنسا للوصول الى مجتمع متعدد العناصر وديمقراطي بشكل سلمي . في جنوب افريقيا . وهي تتمنى بكل حرارة ان يفهم أخيراً مسؤولو ذلك البلد أنه يجب ان يطبقوا فوراً الاصلاحات المنتظرة منذ وقت طويل .

السيد شيلتيما (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : حيث ان مندوب ايرلندا قد أدلى بتعلييل للتصويت نيابة عن الدول التسع لمجموعة الدول الاربعة بشأن مشروعات القرارات المدرجة تحت هذا البند من جدول الأعمال ، فانني سوف اتوخى الايجاز في تعلييل تصويت وفد بلادى .

ان جميع مشروعات القرارات التي تم اعتمادها اليوم تشترك في شيء واحد ، وهي انها جميعها تهدف كل بطريقته الى النفاة سياسات الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا . وفي بياني الذي أدليت به في ٨ من تشرين الثاني /نوفمبر فقد كررت موقف حكومة بلادى بشأن سياسات جنوب افريقيا القائمة على التمييز العنصرى والانتهاك الدائم لحقوق الانسان ، والتي هي اساس ذلك الموقف الخطير في الجنوب الافريقي . ولهذا السبب ، فان وفد بلادى قد أيد معظم مشروعات القرارات التي لا تقل عن ١٨ مشروع قرار والتي تم اعتمادها فوراً واشتركتنا في تقديم بعضها . ولكن هناك بعض مشروعات القرارات تتضمن عناصر او صياغات لا يمكن لنا قبولها .

ان وفد بلادى قد صوت ضد مشروع القرار الخاص بالموقف في جنوب افريقيا ، لأننا نعارض بعض فقراته . فلا يمكن ان نوافق على وصف لجنوب افريقيا باعتبارها دولة تحت حكومة غير شرعية يمكن تحريرها عن طريق النضال المسلح ، كما جاء في الفقرات الثلاث الأولى من المنطوق . ولا نعتقد ان كل شكل من التعاون مع جنوب افريقيا بشكل خطر على السلم والأمن الدوليين ، كما يتضح من الفقرة ٨ من المنطوق . ولنفس الاسباب لا يمكن ان نوافق على الفقرات ٩ و ١٢ و ١٤ و ١٦ من المنطوق التي تنص على ان بعض الدول او المنظمات موضع شجب او تدعوها الى وضع حد لجميع العلاقات مع جنوب افريقيا ، لأننا لا نعتقد ان هذه التدابير سوف تفضي الى تغييرات سلمية فسي تلك الدولة .

ان حكومة بلادى ترى انه اذا ما ظل الموقف في جنوب افريقيا دون تحسن جوهري ، فينبغي ممارسة مزيد من الضغط على حكومة جنوب افريقيا عن طريق عقوبات اقتصادية انتقائية بغية تحقيق تغيير سلمي في هذه الدولة ان حكومة بلادى تعتقد ان مثل هذه العقوبات يمكن ان تكون فعالة فقط بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، في حالة وجود تدابير تطوعية ، اذا ما طبقت من جانب عدد كاف ، من الدول تكون لها سلطة ممارسة الضغط . وفي مجال العقوبات ، فان بلادى قد

طبقت حظرا الزاميا للاسلحة ضد جنوب افريقيا ، كما اننا صوتنا لصالح مشروع القرار بشأن حظر الاسلحة والذي اعتمده رغم بعض التردد بشأن بعض الفقرات من المنطوق ، وخاصة ان لدينا تحفظات فيما يتعلق بالفقرتين ٣ و ٤ اللتين تمهدان للجنة الخاصة بمناقضة الفصل العنصرى من بين امور اخرى ببعض المهام التي تنتمي الى صلاحية مجلس الأمن وكذلك الى اللجنة التي انشئت بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) . وبالمثل ، فان لدينا مشكلة فيما يتعلق بالفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار التي تهدف الى توسيع نطاق التدابير ضد جنوب افريقيا فيما وراء حظر الاسلحة الالزامية .

ان وفد بلادي قد صوت أيضا لصالح الحظر البترولي كما فعل من قبل خلال الدورة الثالثة والثلاثين للمجموعة العامة ، ونود في هذا المقام ان نؤكد من جديد ، ان مثل هذا التدبير يكون معقولا فقط اذا ما طبق بفاعلية . ولهذا السبب ، فاننا نعتبر ان الفقرة الرابعة من المنطوق في ضوء الفقرة الثالثة الذي يطلب فيها الى مجلس الأمن ان يبحث أمر تطبيق حظر بترولي اجباري ضد جنوب افريقيا ، ان هذه الفقرة هي الفقرة الهامة في هذا القرار . ومن ثم فان حكومتنا سوف تنفذ فقط الفقرتين الرابعة والسابعة من المنطوق ، اذا ما قرر مجلس الأمن فرض حظر بترولي اجباري . ان أمر فرض عقوبات اجبارية ضد جنوب افريقيا ، هو أحد الموضوعات التي كانت موضع نقاش حار في السياسة الخارجية لبلادي . انه موضوع قد حظى بقدر عظيم من اهتمامنا ، ويقدر كبير من وقتنا خلال المناقشات التي جرت بشأن جنوب افريقيا في هذه القاعة .

وفي هذه المناقشات ، وكذلك في مناسبات اخرى ، اتاحت لنا الفرصة لكي نعبر عن رأينا حيال فرض العقوبات الالزامية ضد جنوب افريقيا . وبوجه خاص اشرفنا الى ان تطبيق حظر كامل ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق ، سيكون مناهضا للجهود الدولية التي تتمثل في اجراء الحوار وممارسة الضغط . وفي اعتقادنا ان عقد مؤتمر دولي بهدفا اعتماد نهائي لهذا الحظر الكامل بمقتضى الفصل السابع ، لن يخدم هذا الغرض . ان مثل هذا المؤتمر يمكن فقط ان يؤدي الى تكرار لهذا النقاش . ان تدابير فعالة يمكن فقط ان تبدأ من جانب مجلس الأمن بموجب الميثاق . ولهذا السبب ، فقد امتنعنا عن التصويت على القرار الخاص بعقد مؤتمر دولي لفرض عقوبات ضد جنوب افريقيا .

ان بلادي قد عارضت دائما انتشار الاسلحة النووية ، ونحن من جانبنا لا نستطيع ان نوافق على تعاون نووي ، طالما لم تنضم جنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار . او على الاقل لم تقبل جميع الضمانات التي تمنع تحويل استخدام التكنولوجيا النووية من الأغراض السلمية الى الأغراض العسكرية . وطالما اننا لا نملك الدليل القاطع على ان البلدان المذكورة من الفقرة الثانية من المنطوق ضد مشروع القرار A/34/L.25 تساعد جنوب افريقيا للحصول على السلاح النووي ، فقد امتنعنا عن التصويت عليه .

ان وفد بلادي قد انضم الى توافق الآراء بشأن القرار المتعلق بالاعلان الخاص بجنوب افريقيا لاننا نوافق على فحوى الاعلان كما تجسد في الفقرة الاولى التي تنص على الاعتراف بشرعية

نضال شعب جنوب افريقيا للقضاء على الفصل العنصرى ، واقامة مجتمع غير عنصرى يضمن لشعب جنوب افريقيا بأكمله التمتع بالحقوق المتساوية بغض النظر عن الجنس او اللون او العقيدة .
 وعلى أية حال ، فاننا نود ان نؤكد ان وسائل النضال المشار اليها في الفقرة الثانية نسي رأينا يجب ان تقتصر على الوسائل السلمية ، والا كان الاعلان لا يتمشى مع الميثاق . اننا ايضا لا نوافق على الفقرة الثالثة ، لانها وضعت خطأ الفصل العنصرى في سياق تصفية الاستعمار ، بينما نحن من وجهة نظرنا نعتبره انتهاكا منظمًا لحقوق الانسان .
 اما بالنسبة للفقرة الخامسة ، فلا يجب ان تؤخذ على انها انتهاك ضمني لمبدأ حرية الاعلام .
 اما بالنسبة للفقرة ٦ ، فانني اود ان اشير الى ما سبق ان ما قلته عن القرار الخاص بالتعاون النووى مع جنوب افريقيا .

لقد صوتنا لصالح القرارين المتعلقين بتقديم المساعدة للشعب المقهور في جنوب افريقيا ، وحركات التحرير القومى ، وفيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى . ولكننا نود ان نسجل تحفظاتنا بشأن الفقرة الاخيرة من المنطوق في كل من القرارين . اننا لا نعتقد ان المؤتمر الوطنى الافريقى ، ومؤتمر الوند وبين الافريقيين في آزانيا يمكنهما ان يدعيا تمثيل الشعب في جنوب افريقيا . اننا نعتبر دائما ان مثل هذه المنظمات هي بمثابة حركات سياسية ، تهدف الى القضاء على نظام الفصل العنصرى . ان تمثيل جنوب افريقيا ينبغي ان يجرى عن طريق حكومة شرعية .
السيد شميت (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد كان رأى النمسا دائما هو ان حكومة جنوب افريقيا والاقلية التي تؤيد سياساتها يجب ان يفهموا ان الفصل العنصرى لم يكن ولا يمكن ان يكون اساسا لمجتمع سليم .
 ان آخر مرة عبرت فيها النمسا عن رفضها لسياسات الفصل العنصرى كانت بوضوح خلال المناقشة العامة حول هذا البند . ومع ذلك فقد اوضحنا تماما اننا نعتقد في امكانية التخلي عن ساليب السلمية وعن طريق المفاوضات ، وانه يمكن فقط على هذا الأساس ان نتوصل الى الحلول الدائمة .

اننا نعتقد ان غالبية القرارات التي تم اعتمادها من قبل هذه الجمعية ، ستعزز فرص وضع حد لنظام الفصل العنصرى ، ولذلك فاننا نشعر بسعادة لاننا قمنا بتأييدها . ومع ذلك فان وفد

بلادى يأسف لأن مضمون وصياغة بعض القرارات لا تسمح لنا بتأييدها بشكل غير مشروط ، وذلك إما لأسباب دستورية وقانونية أو لأنها لا تتفق مع المبادئ الأساسية التي توجه سياسة النمسا الخارجية . وهذا على سبيل المثال ينطبق على الفقرة الرابعة من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.28 أننا نفهم هذه الفقرة بالذات على اعتبار أنها تعني ، أنه من أجل إعطاء صفة أسرى الحرب للمقاتلين من أجل الحرية ، يجب استيفاء الشروط المسبقة طبقاً للمادة ١ (٤) من البروتوكول الأول الملحق باتفاق جنيف .

وفيما يتعلق بمشروعي القرارين A/34/L.21 ، A/34/L.25 ، أود أن أعلن مرة أخرى أن لدينا تحفظات خطيرة إزاء الإشارة بالنص إلى دول بعينها بهدف ادانتها في قرارات الجمعية العامة . وبالإشارة إلى القرارين A/34/L.30 ، A/34/L.32 ، أسمحوا لي أن أقول بأن حكومة النمسا لا يمكنها ، بل ولن تمارس أى تأثير على وسائط الاتصال في نقلها للأنباء لأسباب دستورية . وأخيراً ، فإني أود أن أقول بالنسبة للقرار A/34/L.35 بخصوص " الفصل العنصرى في الرياضة " ، أن حكومة النمسا تؤيده بشكل عام . ومع ذلك فإن التنفيذ التام لنصوص وأحكام هذا القرار ، سيواجه بعض الصعوبات بسبب الدستور النمساوى .

السيد اندرسون (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : ان استراليا كما هو معروف

تماماً من سياساتها وكما يتضح جلياً من نمط تصويتنا حول مختلف مشروعات القرارات التي اعتمدها ، توا تحت البند ٢٨ ، والتي تعالج بوجه خاص المشاكل الدولية الخطيرة التي تسببت عن سياسة الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا .

ومع ذلك ، هناك بعض التعقيبات والملاحظات التي أود أن أورد لها في سجلات هذا التصويت .

انه لأمر يدعو إلى الأسف بالنسبة لوفد بلادى ان قرارا على هذا المقدر من الاهمية يعتمد بشأن الموقف في جنوب افريقيا ، يصاغ بهذا الشكل الذى لا يضمن له تأييداً جماعياً . وإذا كان هناك شيء واحد ظهر جلياً من النقاش حول هذا البند ، ومن المناقشة العامة في بداية هذه الدورة ، فهو ان الموقف الناجم من جراء استمرار تطبيق سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، قد ادى الى ادانة عالمية من قبل أمم العالم . ولكن من المؤسف ان مشروع القرار واضح انه قد أهد

دون أى تفكير في الهدف من جعله يمثل ثقلا حقيقيا للرأى العام الدولي بشأن هذا الموقف . وكان واضحا منذ البداية انه لا يمكن التوصل في شأنه الى اتفاق عام في الرأى ، وهذا كان يعنى الكثير بالنسبة لشعب جنوب افريقيا ككل .

ان املنا الكبير كما أعلننا هنا دائما وفي محافل اخرى ، في ان الفصل العنصرى كسياسة سوف يستأصل من جذوره ، وان جميع اشكال التفرقة العنصرية والاستغلال سيتم حتما القضاء عليها . ولكن هذه السياسات من القوة بالمقدر الذى يتطلب من اجل القضاء عليها تعاون جميع الدول . ففي قضية على هذا القدر من الأهمية ، يجب ان يكون دور الأمم المتحدة في المقام الاول ، تشكيل جبهة موحدة .

ان تصميم استراليا على التعاون مع ، والقيام بدور بارز في الجهود الدولية لتخليص العالم من الفصل العنصرى ، لا يمثله بأية حال من الأحوال تصويتها على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.21 . ان بلادى ولسنوات طويلة ، قد اشتركت في هذه الجهود ، وان سياستنا نحو جنوب افريقيا وحكومتها كانت دائما موجهة نحو بلوغ ما هو معترف به كغاية سامية ، الا وهو القضاء على الفصل العنصرى . ان اسهام استراليا في هذا النشاط الدولي ، قد اعلن وأعيد التأكيد عليه في مناسبات كثيرة جدا ، ولست بحاجة الى تكرارها مرة اخرى .

من المعروف جيدا أن استراليا تواجه صعوبة خاصة بالنسبة للفقرات التي تؤيد مفهوم العنف والنضال المسلح في مشروعات القرارات . وبالمثل تستثني استراليا التسمية المنحازة وفسير المسؤولية التي لا يمرر لها لبلدان معينة بأنها " متعاونة " بشكل أو بآخر مع نظم الفصل المنصرى . ان لفظ " تعاون " قد اكتسب معنى سيئا بالنسبة لعدة بلدان ، بما فيها استراليا . فنحن لا نقبل أن يوصف كل شكل من أشكال الاتصال بجنوب افريقيا بأنه " تعاون " . ان الواقع أنه في بعض الحالات عن طريق مثل هذا الاتصال ، يمكننا أن نمارس ضغطا على سلطات جنوب افريقيا ، وهذا ما يحدث فعلا .

انها لحقيقة واقعة أيضا ، انه يمكن فرض عقوبات عن طريق مجلس الأمن فقط . ويغض النظر عن الأهمية الأدبية للمناداة بمختلف أشكال العقوبات ، فان هذه الجمعية وغيرها من الهيئات والمؤتمرات لا يمكن أن تدعي انها تتحمل مسؤوليات في هذا المجال ، وفي نفس الوقت تحد من حرية المجلس أو تؤثر عليه لاتخاذ اجراء يرى انه سيكون أفضل عمل لخدمة السلم والأمن الدوليين . ان موقف استراليا بشأن الفصل المنصرى ينبثق من اقتناعها العميق بأن انتهاكات حقوق الانسان والتوتر السياسي الذي تسببه سيسفان الى ضمير الانسانية بقدر كبير . ولهذا السبب ، ان نشارك الالتزام الانساني والعاطفي مع زملائنا الافارقة ، قد قررنا التصويت لصالح الاعلان الخاص بجنوب افريقيا . فجنوب افريقيا هي مثال على دولة أصبح انتهاكها للحقوق صارخا لدرجة أنه أصبح موضع اهتمام وقلق دولي . ان هذا التأكيد في الاعلان على الأهداف الانسانية المشتركة كان هو العامل الذي أقتنع وفد بلادي ان هذا الاعلان جدير بتصويت ايجابي ، رغم اننا نعتبر أن هناك بعض أوجه القصور في النص في نواحي أخرى .

كذلك يقلق وفد بلادي ان بعض المشروعات تتضمن بعض التناقضات التي لا تستطيع استراليا أن تؤيدها . وهي ، على سبيل المثال ، ان العقيدة الاساسية لقانون حقوق الانسان هي أن الصحافة ينبغي أن تظل حرة . وفي هذا السياق . أود أن أشير الى أنه كان ينبغي أن تكون هناك صياغة أفضل لبعض النصوص ، وتشاور أكثر مع الوفود المعنية . ان كان هذا من شأنه أن يقضي الى تأييد أكثر ايجابية وربما اكثر عالمية لبعض مشروعات القرارات . وهذه النقطة أيضا يمكن أن تذكر بالنسبة للفقرات الواردة في المشروع المتعلق بالمسؤولية المالية للامم المتحدة لانشطة حركات التحرر .

ان استراليا لا يمكن أن تؤيد الافتراض ان تجسيد قرار الجمعية العامة ٣٣ / ٦ (١) يمكن أن يسؤدى الى أن تصبح هذه المسؤولية عبئا على الميزانية العادية للمنظمة .

ونظرا للأهمية التي تعلقها استراليا على منع انتشار الاسلحة النووية ، والاهتمام المتزايد بشأن الاتجاه السلمي لبعض الدول في هذا الصدد ، صوت وفد استراليا لصالح القرار الخاص بالتعاون النووى مع جنوب افريقيا الوارد في الوثيقة A/34/L.25.

كذلك ، كان من رأى استراليا منذ زمن بعيد أن جنوب افريقيا ينبغي أن تنضم الى معاهدة عدم الانتشار النووى ، أو على الأقل تقبل ضمانات ذات أبعاد شاملة لصناعتها النووية .

وعلى أية حال ، هناك بعض النواحي في القرار تثير بعض مخاوف الوفد الاسترالي . فنحن نعارض بشدة التسمية المنحازة لبعض البلدان في القرار كما اننا لانرى أى جدوى أن نشجب بقوة التقارير الخاصة بالتفجير النووى .

وعلاوة على ذلك ، فاننا نرى ان القرار يعتوره النقص ان يخفق في أن يميز بين التطبيق السلمى والمسكرى للطاقة النووية وعلى أية حال ، وان نقول ذلك فان وفد بلادى يرغب في أن يوضح بجلاء ان استراليا لن تتعاون مع جنوب افريقيا في أية أنشطة نووية .

السيد فالدراما (الفلبين) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بلادى مؤيدا

لمشروعات القرارات السبعة عشر الخاصة بهذا البند والتي تم التصويت عليها بعد ظهر اليوم . وقد فعلنا ذلك تمشيا مع سياسة حكومة الفلبين المستمرة والمعارضة تماما لسياسات الفصل العنصرى الكريهة والبخيضة . ان الفلبين تؤيد نداءات الجمعية العامة المتكررة لعزل جنوب افريقيا عزلا تاما ، ومع ذلك ، فاننا لانعتقد أنه يخدم غرضا مفيدا أن تسمى بلدان معينة للادانة بصفة خاصة . ولذلك امتنع وفد بلادى عن التصويت أثناء التصويت المنفصل على الفقرة التاسعة من مشروع القرار .A/34/L.21

السيد ماكساي (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان كندا لن تتزحزح أبدا عن

التزامها بجهود الامم المتحدة لانهاء نظام الفصل العنصرى المهين والقمعي ، ونحن لازلنا مقتنعين بأن شعب جنوب افريقيا يستحق التأييد القوى من جانب المجتمع الدولي في نضاله من

أجل العدالة والمساواة العنصرية . وبينما لم يستطع وقد كندا أن يؤيد جميع القرارات قيود البحث ، الا انه قد أيد الروح المهمة لدوافع كل من هذه القرارات . وفي بعض الحالات ، امتنع وفد بلادى عن التصويت أو صوت ضد قرارات معينة معتقدا ان الاجراء المطلوب غير مناسب لأن تبحته الجمعية العامة ، أو لاننا اعتبرنا ان الاجراء المقترح قد لا يكون أفضل طريقة فعالة لمعالجة المشكلة .

وانني ان أنتقل الآن الى القرارات السبعة عشر المعروضة علينا - والتي هي تقريبا ضعف عدد قرارات عام ١٩٧٦ - فاني أود أن أشير بشكل عام الى الاعتبارات التي دعت حكومة بلادى الى اتخاذ موقفها بشأنها .

لقد أيد الوفد الكندي مشروعات القرارات التاسعة الواردة في الوثائق A/34/L.22, L.27,

L.28, L.30, L.31, L.32, L.33, L.35, L.36 .

ان كندا توافق على مشروع القرار المقدم في الوثيقة A/34/L.35 والمعنون " الفصل العنصرى في الرياضة " . وهي تمنح تأييدها الكامل للاعلان الدولي ضد الفصل العنصرى في الرياضة ولقد ساهمت بجزء فعال في صياغته . ان الوفد الكندي في تحليل تصويته في العام الماضي بشأن قرار مماثل دعا الى المرونة في تفسير الاعلان لتؤخذ في الاعتبار الاختلافات ليس فقط في النظم القانونية والدستورية ، بل أيضا في الانظمة السياسية والاجتماعية المختلفة . ولقد نفذت كندا الاعلان في اطار قانوني لتشريعياتها ، وفي اطار نظرتها الوطنية للانشطة الرياضية .

ومع ذلك ، لا زالت لدى الوفد الكندي تحفظات متعلقة بالاشارة الواردة في الفقرة الاولى من منطوق هذا القرار الى " اتفاقية دولية ضد الفصل العنصرى في الرياضة " ، لان المتطلبات الدستورية للنظام الاتحادي الكندي تجعل من المستحيل على كندا أن تنضم الى مثل تلك الاتفاقية . وقد يواجه بعض الاعضاء الآخرين صعوبات مماثلة ، لذا ، تعتقد كندا أن منهاجا مناسباً قد يؤدي الى مواصلة البحث عن تأييد عالمي لأهداف ومقاصد الاعلان كاحدى الأدوات الفعالة في الحملة الموجهة ضد الفصل العنصرى في الرياضة .

ان الوفد الكندي قد امتنع عن التصويت على مشروعات القرارات الواردة في الوثائق

A/34/L.24, L.25, L.29, L.34, L.36, L.39

A/34/PV.100

133

وبالنسبة لمشروع القرار A/34/L.24 الممنون " حظر توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا " . ففي عام ١٩٦٣ ، أيدت كندا حظر الأمم المتحدة الطوعي على تصدير الاسلحة الى جنوب افريقيا ، وقد فرضت حظرا على تصدير قطع الفيار العسكرية الى هذا البلد منذ بداية السبعينات . كما صوتت كندا لصالح قرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ لعام ١٩٧٧ الصادر في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٧ ، الذي فرض حظر سلاح اجباريا على جنوب افريقيا .

ومع ذلك ، فإن الأعمال التي يدعو اليها القرار المطروح للبحث الآن هي من صلاحيات مجلس الأمن ، ولذلك فإن وفدى قد امتنع عن التصويت ، كما امتنع عن التصويت على قرار مشابه في عام ١٩٧٨ .

مرة أخرى ، في مشروع القرار A/34/L.39 حول الاستثمارات في جنوب افريقيا ، بما أن الاجراءات المطلوبة هي من صلاحيات مجلس الأمن ، فإن وفد كندا قد امتنع عن التصويت لهم لهذا السبب .

ان مشروع القرار A/34/L.25 حول التعاون النووى مع جنوب افريقيا يطلب وضع حد فوري لكل تعاون نووى مع جنوب افريقيا . وبينما كندا ليست لديها أية ترتيبات للتعاون النووى مع جنوب افريقيا ، فانها مازالت تؤمن بأن هذا القرار له أثر غير مرغوب فيه وهو اضعاف رغبة جنوب افريقيا في الالتزام بالضمانات الدولية والانضمام الى اتفاقية حظر الانتشار . ولذلك ، فإن وفد كندا قد امتنع عن التصويت على هذا المشروع .

وقد امتنعت كندا عن التصويت على مشروع القرار A/34/L.29 حول مساعدة شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركة تحريره الوطني ، وبينما كندا تستمر في المساهمات الكبيرة في البرامج الانسانية التي ترمي الى مساعدة على تلبية الحاجات التعليمية ، والتدريب وغيرهما من حاجات الشعب المضطهد في جنوب افريقيا ، فانها تستطيع أن تؤيد الادخال غير الضروري للفقرة ٤ من المنطوق في هذا القرار الذى يدعو الجمعية العامة الى احياء قرارها (٣١ / ٦١) في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ . ان كندا ، قد صوتت ضد ذلك القرار لأسباب عديدة ما زالت قائمة . وعلاوة على ذلك ، فبينما تؤيد كندا تماما الجهود السلمية لكل الأطراف ، سواء داخل أو خارج جنوب افريقيا ، في الكفاح ضد الفصل العنصرى ، فانها لايمكن أن تفعل ذلك في اطار النص المقترح في الفقرة ٤ من المنطوق .

ان الوفد الكندى قد صوت ضد مشروع القرار A/34/L.21 ، حول الموقف في جنوب افريقيا ، كما فعلت في العام الماضي ، حيث انه يعبر عن عدة عناصر أساسية لا تتفق مع السياسة الكندية . ان هذا صيغة موسعة للقرار الذى صدر في العام الماضي وبنفس الاسم ، ولايمكن لكندا أن تؤيد البيان الوارد في الديباجة بأن نظام الفصل العنصرى يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين أو

الاعمال الناجمة التي يطالب بها القرار . ان مثل هذا القرار الخطير الهام يمكن أن يصدر فقط عن مجلس الامن ، ولا تؤمن كندا بأن الجمعية العامة يجب أن تحاول أن تحكم مسبقا على تلك الموضوعات الحيوية بهذا الاسلوب . وبالإضافة الى ذلك فان كندا لا يمكن أن تؤيد التأكيد المستمر على شرعية الكفاح المسلح في الفقرة ٣ من المنطوق .

من ملاحظاتي حول مشروع القرار A/34/L.21 ، يجب أن يكون واضحا أن الوفد الكندي سوف يصوت ضد مشروع القرارين A/34/L.23 and L.26 اللذين يطالبان أيضا عقد مؤتمر دولي وفرض عقوبات وحظر بتترول . ان مثل هذه الاعمال الخطيرة يمكن أن تصدر فقط وتنفذ بفاعلية خلال قرارات اجبارية يصدرها مجلس الامن طبقا لنصوص الميثاق وفي ضوء الظروف السائدة في ذلك الوقت . وعلاوة على ذلك ، فان كندا لا توافق على الوعود الاساسية الكامنة في تلك القرارات بأن العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا ضرورية لحل الموقف الخطير في ذلك البلد .

أخيرا ، ان الوفد الكندي قد صوت ضد مشروع القرار A/34/L.37 ، الخاص بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا . اننا نأسف لأن القرارات السنوية من هذا النوع لاتزال تشكل عاملا مفرقا في كفاحننا العام ضد الفصل العنصرى .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد تجاوزنا أوقات العمل بالنسبة للمترجمين

الفوريين ، وقد أبلغت أنه ليس هناك فريق احتياطي من المترجمين . وحيث أن الجمعية لا يزال عليها أن تستمع الى حوالي عشرة متحدثين لتعديل التصويت ، فانني أقترح أن نرفع الجلسة الآن وأن نجتمع صباحا في تمام الساعة العاشرة تماما ، ونبدأ بالاستماع الى تعديل التصويت .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ١٠